تطور نمو الصناعات الغذائية في قطاع غزة وأثرها على التنمية الاقتصادية

الدكتور معين محمد رجب *

تقديم :

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية للصناعات الغذائية في قطاع غزة باعتبارها جزءا من مجموع النشاط الصناعي التحويلي ، وكذا علاقتها بالتنمية الاقتصادية . وينقسم إلى مبحثين وخاتمة ، يتناول الأول منهما : المنشآت الصناعية الغذائية من حيث أهميتها ، وعلاقتها بالنشاط الزراعي ، وعدد المنشآت بها ، ومبيعاتها ، وأقسامها . وكذلك المشتغلون من حيث تطور أعدادهم ، وأجورهم ، وأنصبتهم من المبيعات التي تحققها هذه الصناعة . أما المبحث الثاني فيخصص للصناعات الغذائية وآفاق التنمية الاقتصادية ، من خلال عرض لأنماط النمو الاقتصادي السائد ، ومساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ودور الصناعات الغذائية في النهوض بالتنمية الاقتصادية . وأخيرا فإن الخاتمة تتضمن خلاصة واستنتاجات عامة . وهو ما سنتناوله تباعا كالآتي :

المنشآت الصناعية الغذائية

أولا : أهمية الغذاء للانسان وخصائص الصناعات الغذائية :

١- تلبية الحاجات الأساسية للمستهلكين[١] :

يتميز الغذاء عن غيره من السلع باعتباره أحد الاحتياجات الأساسية للانسان والحيوان على السواء . اذ لا غنى عنه للحياة البشرية ، نظرا لانعدام الحياة عند انقطاع الأغذية ، أو المشروبات لفترة زمنية معلومة ، وتتميز الأغذية بأنها حاجات يجرى استخدامها بشكل يومي منتظم . كما يتصف الطلب عليها بأنه عام لجميع المستهلكين في مختلف أعمارهم ذكورا واناثا دون استثناء ، ومن ثم لا يحتمل التأجيل ، بخلاف السلع الأخرى غير الغذائية . لذا فلقد اقترن الغذاء بوجود الانسان ذاته . ورغم تباين مكونات السلع الغذائية من حيث العناصر الأساسية ، والفيتامينات الضرورية لنشاط الجسم ، إلا أنه يوجد منها بدائل كثيرة ، كما أنها تشمل قائمة من السلع التى تتفاوت كثيرا من حيث : أهميتها ، وضروريتها ، بحيث تعتبر بعضها ضرورية

(*) استاذ مساعد بقسم الاقتصاد – الجامعة الاسلامية بغزة .

[مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ١٩ ، ١٩٩١ – ص ص ١٦٥ – ٢٠١]

وبعضها كمالية . كما يسهل الحصول عليها من مصدرها النباتى أو الحيوانى ، سواء مما ينتجه الانسان بنفسه ، أو مما يتواجد في الطبيعة بدون جهد بشرى .

٢- خصائص الصناعات الغذائية :

لقد طرأت تطورات كبيرة على الصناعات الغذائية في السنوات الأخيرة ، بحيث استطاعت الاستفادة مما حققه العلم من تقدم كبير . ومع ذلك فاننا سنقتصر في عرض هذه الخصائص على البلاد النامية بوجه عام :

(أ) الاعتماد على المنتجات الزراعية كمواد خام أساسية . وغالبا ما تكون هذه المنتجات متوفرة في معظم الدول المتقدمة والنامية ، وإن كان ذلك بدرجات متباينة وبكميات متغيرة إزاء هذا الاعتماد تزدهر الصناعة كنتيجة للتقدم الزراعى ، بما يتطلبه تصنيع الفائض وحفظه . وقد يكون الانتاج بأكمله في حاجة إلى تصنيع كالقمح والأرز وقصب السكر . وقد يقتصر على جزء من الإنتاج الفائض كالخضراوات والفواكه[٢] .

(ب) تتصف بأنها صناعات خفيفة فهى لا تحتاج إلى أساليب فنية معقدة ، أو معدات متقدمة .بل يمكن القيام بالانتاج بمعدات وأدوات بسيطة التجهيز والتركيب والاستخدام . ولا يتعارض هذا مع حدوث تطور كبير أدخل على الصناعات الغذائية في البلاد المتقدمة بحيث باتت عملياتها تتم بطريقة آلية ، وبتدخل محدود من العنصر البشرى .

(جـ) تتصف بأنها صناعات ذات تكثيف بشرى إلى حد كبير ، حيث يتم الاعتماد على العمل اليدوي بصفة رئيسية . مما يصاحبها إمكانية تشغيل أعداد كبيرة من العمال مقارنة برأس المال المستخدم بها .

(د) تحتاج إلى مهارة بشرية محدودة ، لأن غالبية مراحلها الانتاجية تقوم أساسا على العنصر البشرى اليدوي ، الذي يستلزم قدرا محدودا من المهارة والتدريب للقيام بالدور الانتاجي المنوط بها . أما في الحالات التى تحتاج إلى تدريب أو مهارة معينة فانه يسهل اكتساب التأهيل المطلوب .

(هـ) تحتاج إلى رءوس أموال منخفضة نسبيا ، فقد سبق أن أوضحنا أن حاجة هذه الصناعة إلى آلات ومعدات وأصول رأسمالية متنوعة تظل محدودة ، باعتبارها من الصناعات الخفيفة . كما أن معدل دوران رأس المال بها مرتفع ، نظرا لأن الطلب عليها يتصف بالانتظام على مدار السنة من جهة ، وانخفاض المرونة من جهة أخرى .

ونظرا لأهمية الصناعات الغذائية لحياة الانسان والحيوان فان غالبية دول العالم تسعى للاكتفاء الذاتى من هذه المنتجات لأسباب متعددة ، أبرزها : الوفاء باحتياجات سكانها، وتشغيل قواها العاملة ، والاستفادة من الخامات ، والمواد الأولية المتاحة لديها . وإزاء الخصائص السابقة من حيث : توفر الخامات المحلية والمواد الأولية ، وقلة حاجتها إلى رأس المال ، والخبرة والتدريب ، لذلك فانها تنتشر في البلاد النامية . فتحتل لديها أهمية بارزة ، سواء من حيث مساهمتها في ناتج النشاط الصناعى ، أو من حيث استيعابها للقوي العاملة . أما في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة في قطاع غزة فانهامزايا تكون متعاظمة .

٣- موقع الصناعات الغذائية في النشاط الصناعى :

الصناعات الغذائية هي احد أقسام الصناعات التحويلية التسعة الرئيسية ، ويأتى ترتيبها في مقدمة هذه الصناعات حسب التصنيفات الدولية أو القطرية للصناعة . ويطلق عليها : «صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ [٣] » استنادا إلى ما تقدم فان الصناعات الغذائية تتكون من ثلاث مجموعات أساسية هى :

المجموعة الأولى : وهى : «المواد الغذائية» وتشمل :

(أ) الذبح وتهيئته ، وحفظ لحوم الحيوانات والدواجن .

(ب) صناعة الألبان ومنتجاتها .

(جـ) تعليب وحفظ الفواكه والخضراوات والبقول .

(د) تعليب وحفظ وتجهيز الأسماك والقشريات وغيرها .

(هـ) صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية .

(و) طحن الغلال وتهيئة الحبوب الغذائية .

(ز) صناعة منتجات المخابز .

(ح) صناعة السكر وتكريره .

(ط) صناعة الكاكاو والشيكولاتة والحلويات السكرية .

(ي) صناعة مواد غذائية أخرى .

(ك) أعلاف وأغذاية الحيوان .

المجموعة الثانية : وهى « صناعة المشروبات » وتشمل :

(أ) صناعة المشروبات الكحولية .

(ب) صناعة المشروبات غير الكحولية والمياه الغازية .

المجموعة الثالثة : وهى صناعة «منتجات التبغ» .

٤- الصناعات الغذائية وعلاقاتها بالنشاط الزراعى :

ترتبط الصناعات الغذائية بعلاقات وثيقة بالنشاط الزراعى ، لأن غالبية خاماتها يتم الحصول عليها من الإنتاج الزراعى بنوعيه النباتى والحيوانى . ونظرا لما يتصف به الانتاج الزراعى من سرعة تعرضه للتلف ، وارتفاع نفقات نقله إلى مسافات بعيدة ، فانه فى العادة يكون منخفض الثمن ، ولهذا لا تجد الصناعات الغذائية مشقة كبيرة في الحصول على خاماتها الزراعية اللازمة للتصنيع . وبذلك يعتبر النشاط الصناعى منفذا هاما لتصريف الانتاج الزراعى الفائض عن الحاجة ، كما أن مقدرة الانتاج الصناعى على استيعاب هذه الخامات تكون عالية نسبيا بحكم الطاقة الانتاجية للصناعة . وكذلك طبيعة الانتاج الزراعى والموسمى، حيث يمكن بعد ذلك حفظ منتجات الصناعات الغذائية لفترة زمنية أطول بالمقارنة بحفظ المنتجات الزراعية والحيوانية الطازجة . يضاف إلى ما سبق أن الصناعات الغذائية تتولى إمداد النشاط الزراعى باحتياجاته من هذه المنتجات ، كغذاء للانسان وللحيوان سواء بسواء . ولهذا يعتبر النشاط الزراعى بدوره منفذا مهما لتصريف جزء من الإنتاج الصناعى الغذائي حيث يشكل سكان الريف سوقا للمنتجات الصناعية ولمدخلاتها [٤] .

ثانيا : المنشآت الصناعية :

١- عدد المنشآت وتطورها :

يشير الجدول رقم (١) - بالملحق الإحصائي - إلى تطور عدد المنشآت الصناعية في قطاع غزة خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٧) [٥]. ومنه يتبين أن عدد المنشآت الصناعية قد مر بمرحلتين . المرحلة الأولى تغطى الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) والمرحلة الثانية (١٩٨٤ - ١٩٨٧) . ففي ظل المرحلة الأولى اتخذ عدد المنشآت اتجاها متناقصا ، فهبط عددها من ٢٠٤ إلى ١٩٨ منشأة ، أى بنقص يقدر بنحو ٣ ٪ ، أما في ظل المرحلة الثانية فرغم أن عدد المنشآت قد اتخذ اتجاها متزايدا إلا أنه قد هبط فى بداية الفترة هبوطا ملحوظا ، أى فيما بين عامى (١٩٨٣ - ١٩٨٤) ليصل إلى ١١٠ منشأة . ثم ارتفع بعد ذلك تدريجيا إلى أن بلغ ١١٦ منشأة عام ١٩٨٧ ، وذلك في الوقت الذي أخذ فيه عدد المنشآت الصناعية ككل على مدى الفترة

باكملها فى الارتفاع . اذ تزايد عددها من ١٣٧٣ إلى ١٧١٦ منشأة ، وبمعدل نمو سنوى قدره (٤,٣ ٪) في المتوسط . وقد أدى هذا إلى هبوط نسبة مشاركة الصناعات الغذائية من ١٤,٩ ٪ إلى ٦,٥ ٪ أى أن مشاركتها أصبحت أقل من النصف . ويلاحظ أن الهبوط الشديد في عدد المنشآت الصناعية الغذائية الذي حدث فيما بين عامى (٨٣ - ١٩٨٤) والذي بلغ ٤٤,٥ ٪ صاحبه زيادة ملحوظة في مجموع الصناعات ككل بلغت ١١,٦ ٪ خلال نفس الفترة ، كنتيجة لتزايد عدد المنشآت في أشكال أخرى . وقد يعزى ذلك إلى تغير الأساس الذى يتم على أساسه حصر المنشآت الصناعية الغذائية أو المعايير الواجب توافرها لكى يرقى النشاط إلى المستوى المطلوب ، كما يرجح أن تكون هذه المعايير مختلفة من مجموعة صناعية لأخرى . وإن كان عدد العاملين المشتغلين بها كمؤشر غير داخل في الحسبان ، لأن الحصر الصناعى الذى يشمله الجدول المشار إليه يتضمن المنشآت الفردية لجميع المجموعات الصناعية ، بما في ذلك تلك التى يعمل بها مشتغل واحد فقط .

أما فى الضفة الغربية فقد ظل عدد المنشآت الصناعية الغذائية ثابتا تقريبا ، وقد تراوح خلال الفترة المذكورة بين (٢٠٢٠ - ٢٢٣٣) منشأة .إلا أن هذا العدد منسوبا إلى جملة المنشآت الصناعية قد تناقص قليلا من ١٠,٨ ٪ إلى ٩,٦ ٪ فيما بين عامى (١٩٨٠ - ١٩٨٧)[٦].

وبشكل عام يتضح أن الصناعات الغذائية تتميز بأهميتها النسبية الكبيرة في الضفة الغربية من حيث عدد المنشآت عند مقارنتها بقطاع غزة .

ومرد ذلك هو الاتساع الشاسع لمساحة الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة ، والتى تتجاوز١٥ ضعفا ، يستغل جزء كبير منها في النشاط الزراعى ، ويزداد بالتالى عدد العاملين في هذا النشاط بحيث مثل في عام ١٩٨٦ نحو ٢٧,٠ ٪ من جملة القوى العاملة في الضفة الغربية ونحو ١٨,٠ ٪ في قطاع غزة [٧] . وقد انعكس هذا على زيادة الناتج المحلى الإجمالى إذ بلغ ٢٠٩ مليون دولار في الضفة الغربية عام ١٩٨٥ مقابل ٤٤ مليون دولار في قطاع غزة[٨]. مما يساهم بدوره في زيادة أهمية الصناعات الغذائية في الضفة الغربية بشكل ملحوظ .

٢- حجم المنشآت الصناعية :

يختلف تصنيف المنشآت حسب الحجم وفقا لعدة معايير . فبعض التصانيف يقوم على أساس القوى العاملة ، أى إلى عدد المشتغلين في كل مصنع ، وبعضها يقوم على استخدام الآلات وفقا لطاقتها الانتاجية ، وبعضها يقوم على أساس قيم الأصول الرأسمالية أو الثابتة من آلات ومعدات ومبانى ..إلخ ، وذلك في مجموعها . والبعض الآخر يتم حصره استنادا لأكثر من معيار في آن واحد . وعلى ضوء ماهو متاح لدينا من بيانات فسوف يقتصر تصنيف حجم المنشآت في قطاع غزة وفقا لمعيار عدد العمال بها .

ويشير الجدول رقم (٢) إلى تصنيف المنشآت الصناعية خلال الفترة (٨٥ – ٨٧) وذلك للصناعات الغذائية ، ولمجموع الصناعات ككل [٩] . حيث يتبين أن المنشآت الفردية أى تلك التى يعمل بها مشتغل واحد تمثل الشطر الغالب من مجموع المنشآت لعام ١٩٨٥ ، وبنسبة ٥١٪ أما في عام ١٩٨٧ فقد بلغت النسبة ٤٦ ٪ . أى أنه قد حدث بها هبوط ملحوظ كنتيجة لزيادة عدد المنشآت التى توظف مشتغلين تستوعب (٤ – ٧) عمال ، وإذا أضفنا مجموع المنشآت التى يعمل بها عشرة عمال فأقل نجدها تمثل نحو ٩٥ ٪ من جملة عدد المشتغلين ، أى العدد الأكثر من المنشآت . وتوجد منشأتان فقط تقوم بتوظيف أكثر من ٢٠ عاملا . وكنتيجة لذلك أصبح متوسط عدد العاملين للمنشأة الواحدة نحو ٣,٨ عامل في المتوسط عام ١٩٨٥ و ٤,٥ عامل عام ١٩٨٧ . أى أن المنشآت الصناعية الغذائية في قطاع غزة هى بوجه عام منشآت صغيرة الحجم . وهذا المعيار لتصنيف المنشآت يظل مفهوما نسبيا ، ذلك أن الاتجاه الحديث في الصناعة يميل الى احتساب الصناعات التى يعمل بها أقل من مائة عامل ضمن صناعات صغيرة . وفي مصر تعتبر الصناعات التى يعمل بها أقل من عشرة أشخاص ضمن إطار الصناعات الحرفية ، والريفية والبيئية ، والأسر المنتجة . ويشرف عليها جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي بوزارة الشئون الاجتماعية ، وأجهزة الحكم المحلي ، والاتحاد التعاونى الانتاجي . أما الصناعات الصغيرة فهى باتفاق الباحثين هى تلك المنشآت التى يعمل بها عدد يتراوح بين (١٠ – ٥٠) عاملا . ويمكن ايضا اعتبار المشروعات التى يعمل بها حتى ١٠٠ عامل ضمن الصناعات الصغيرة [١٠].

وأما على مستوى مجموع الصناعات ككل ، فلا يختلف الأمر كثيرا ، باستثناء تغير طفيف حيث يتركز الجزء الأعظم من المنشآت بين تلك التى توظف (٢–٣) عمال ، وقد بلغ عددها ٣٧١ منشأة ، تمثل ٤٢,٣ ٪ عام ١٩٨٦ . أما المنشآت الفردية فبلغ عددها ٤٣١ منشأة بنسبة ٢٥ ٪ اى أن حجم المنشآت التى تستوعب ثلاثة عمال فاقل تمثل ٦٧,٣٪ من جملة عدد المصانع .

٣- قيمة مبيعات الصناعات :

أخذت مبيعات الصناعة فى التزايد خلال الفترة الاخيرة [١١] . فكما يتضح من الجدول رقم (٣) يلاحظ أن مبيعات الصناعات الغذائية بلغت ٣٥٨ ألف دولار عام ١٩٨٥ تمثل ١٣,٩ ٪ من جملة مبيعات النشاط الصناعى ، ثم ارتفعت فى العام التالى إلى ٦٧٣ ألف دولار بنسبة١٥٪ . أما في عام ١٩٨٧ فقد تزايدت المبيعات إلى مليون و٨٣ألف دولار ، تمثل ١٥,٥٠ ٪ من جملة مبيعات النشاط الصناعى . وبذلك تكون مبيعات الصناعات الغذائية قد تحسنت فيما بين عامي (٨٥ ـ ٨٧) فارتفعت بنسبة ٣٠٢ ٪ ، مقابل زيادة مبيعات النشاط الصناعى ككل

بمقدار ١٠٤٪ فقط . وقد يكون وراء هذه الزيادة الكبيرة في قيمة المبيعات عوامل متعددة منها: زيادة حجم الانتاج وتحسن مستوى منتجاته ، أو ارتفاع أسعار بيعه ، وكذلك تقلبات أسعار الصرف ، وذلك رغم الزيادة الطفيفة في عدد منشآت هذه الصناعة .

أما فى الضفة الغربية فقد بلغت قيمة مبيعات الصناعات الغذائية ٥٠٥ مليون دولار عام ١٩٨٥ ، تمثل ٤٧,٤ ٪ من جملة النشاط الصناعى ، ثم ارتفعت إلى ٨٠٠٤١ مليون دولار عام ١٩٨٧ بنسبة ٤٠,٠٦ ٪ [١٢] .

وهكذا تتضح أهمية الصناعات الغذائية فى الضفة الغربية مقارنة بما هو سائد ، حيث تأتى مبيعاتها على رأس الأقسام الصناعية المختلفة التى يضمها النشاط الصناعى ككل ، وقد بلغت مبيعات المنشأة الواحدة فى المتوسط ٣٢ ألف دولار ، مقابل ٩,٣ ألف دولار للمنشأة الصناعية الواحدة فى قطاع غزة .

٤- أقسام الصناعات الغذائية :

نتناول فيما يلى عرضا للصناعات الغذائية القائمة فى قطاع غزة وفرص التوسع بها على النحو الآتى :

(أ) **اللحوم ومنتجاتها** : يتم في قطاع غزة ذبح اللحوم الحية في المجازر التى تشرف عليها الأقسام البيطرية التابعة للبلديات ، ويجرى توزيع هذه اللحوم في صورتها الطازجة نظرا لأن انتاج اللحوم غير كاف لتغطية الاستهلاك المحلي ، كما أنه متقلب ، حيث بلغ ٧,٣ ألف طن عام ٨٦/٨٥ . ارتفع الى ٨,٤ ألف طن عام ٨٧/٨٦ . ثم حدث به انخفاض في العام التالي ، ليصل إلى ٧,٨ ألف طن فقط [١٣] . وتقوم على الانتاج الحيوانى صناعات رئيسية أهمها : تصنيع ودبغ الجلود ، والصناعات المرتبطة بها ، التى تستخدم الجلود كخامات ومواد أولية فى تصنيع الأحذية والحقائب والملابس إلا أنه لا يتم الاستفادة بمخلفات اللحوم الأخرى على أسس علمية . حيث يقتصر هذا الاستخدام على تحويل بعض مخلفات الذبح إلى علف حيوانى . وفيما يتعلق بإنتاج الدواجن فان مزارعها انتشرت في السنوات الأخيرة بشكل مطرد . ويغطى انتاجها احتياجات السوق المحلية ، ويمكن تطوير هذه المزارع من حيث أساليب إنتاجها ، وإلحاق صناعات اخرى مكملة لها ، كحفظ اللحوم الداجنة ، وتصنيع منتجاتها . إلا أن هناك عقبات تسويقية تعوق تصريف المنتجات الفائضة ، الأمر الذي يجعل المنتجين يتعرضون لخسارة كلما زاد الإنتاج عن حاجة السوق المحلية .

(ب) **صناعة الألبان ومنتجاتها** : يفتقر قطاع غزة إلى إنتاج الألبان بالكميات التى تغطى استهلاك السوق المحلية ، ومن ثم يتم استهلاك الألبان المنتجة في صورتها الطازجة ، ممايتعذر معه قيام صناعات منتجات الألبان ، كالزبادي والجبن ، مالم يتم التوسع في إنتاج الألبان أو استيرادها لاستخدامها كخامات صناعية . كما أن الانتاج نفسه متقلب ولا يتزايد بنفس زيادة الانتاج الحيوانى ، ففى عام ١٩٨٩ بلغ إنتاج الألبان ٨,٤ ألف طن ، ارتفع إلى ١٠,٦ ألف طن عام ١٩٨٦ ، ثم حدث انخفاض عام ١٩٨٧ ليصبح ٩,٨ ألف طن فقط [١٤] . ومع ذلك تنتشر بعض المعامل الصغيرة الحجم والقليلة التى تقوم بتصنيع الجبن الأبيض سواء من الألبان الطازجة ، أو من الألبان المجففة المستوردة ، ويقدر عدد مصانع منتجات الألبان بنحو ٤ مصانع في قطاع غزة يعمل بها ١٧ عاملا [١٥] . ولقد بدأت تنتشر فى الآونة الاخيرة صناعات «الجيلاتى» التى تقوم على استخدام الألبان كخامات أساسية نظرا لاشتداد الطلب عليها ، وبخاصة في موسم الصيف ، بعد التوسع في استخدام الثلاجات لدى موزعى هذه المنتجات . وقدرت عدد مصانع الجيلاتى والثلج عام ١٩٨٣ بنحو ٩ مصانع . وبوجه عام يستورد القطاع جزءاً كبيرا من الألبان ومنتجاتها كالجبن الأبيض والزبادى وغيرها من إسرائيل والضفة الغربية ، وبذلك يصير هناك مجال كاف للتوسع فى هذه الصناعة ، بالقدر الذي يغطى جزءا كبيرا من احتياجات المستهلكين كحد أدنى .

(جـ) **تعليب وحفظ الفواكه** والخضراوات والبقول :

يمتاز قطاع غزة بانتاج أصناف كثيرة من الخضراوات والفواكه ، حيث يكون عرض هذه المنتجات كبيرا فى بعض مواسم السنة ، مما يسمح بوجود فائض كبير منها . كالطماطم والخيار والباذنجان والكوسة والفلفل والفراولة والحمضيات بأنواعها المختلفة ، وكذلك العنب والتمور . وقد بلغ مجموع الانتاج المحلي من الخضراوات والفواكه بما فى ذلك الحمضيات بنحو ٣٢٥,١ ألف طن عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ ، وبلغ الاستهلاك المحلي منها ١٥٦,٣ ألف فقط أى بنسبة ٤٨,١ ٪ وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٤) حيث يمثل إنتاج الحمضيات النسبة الغالبة من الانتاج الزراعى ، وبمعدل ٨,٩ ٪ ويتم تصدير الجزء الفائض من هذه الأصناف إلى اسرائيل والضفة الغربية والبلاد العربية والأوربية [١٦] . إلا أن هناك صعوبات تواجه عمليات التصدير ، فتتعرض كثير من المنتجات للتلف . كما تتدنى أسعارها فيصاب المزارعون بخسائر كبيرة .

ويمكن القول أن غالبية الخضراوات والفواكه التى ينتج عنها فائض يفوق احتياجات السوق المحلية والتصدير تجرى محاولة تصنيعه بطرق مختلفة ، إلا أن هذه المحاولات تقليدية ومحدودة ، وغالبيتها تتم فى الاطار المنزلى كالتجفيف ، مثل : الملوخية والبامية والفاصوليا والعنب والتمور والزيتون وطحن الفلفل الأحمر . كما يتم تصنيع المربى من الفواكه مثل الحمضيات واللوزيات والبلح والجزر .

ولقد جرت محاولات عديدة لاقامة صناعة حديثة للعصائر ، وأخرى لتعليب الخضراوات والفواكه وتجميدها . كما أجريت دراسات اقتصادية لتقدير جدواها ، إلا أن هذه المحاولات لم تسفر بعد عن اقامة صناعات حديثة في هذا الشأن ، ورغم حصول تجار الحمضيات على ترخيص لاقامة مصنع لعصير الحمضيات إلا أن شروط الترخيص كانت فوق قدرة المنتجين على تنفيذها . لذلك فانه لا يزال أمام هذه الصناعة مجال مناسب لاعادة النظر بها ، ودراستها من جديد واخراجها إلى حيز التنفيذ (١٧) . ولوجود فرص كافية لاستغلال الخامات المتاحة واقامة صناعة متطورة بها ، والاستفادة بالمنتجات الثانوية المتعددة الناشئة عنها.

وهناك صناعات أخرى مرتبطة بانتاج الحمضيات كمحطات التعبئة التى تتطلب الاهتمام بأمور التدرج والتعبئة ، وتغليف الحمضيات الموجهة للتصدير . ويوجد فى القطاع سبعة مصانع للتعبئة تأسس بعضها في ظل الادارة المصرية قبل عام ١٩٦٧، والبعض الآخر أنشئ خلال فترة الاحتلال ، وتكفى طاقتها الانتاجية لاستيعاب كافة إنتاج الحمضيات من القطاع ، وتراوح إنتاجها مابين (١٠٠ - ١٢٧ ألف طن) خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٣) وتستوعب فى المتوسط نحو ١١٥٥ عاملا ، يعملون فقط خلال موسم التعبئة الذي يستغرق نحو خمسة أشهر خلال السنة . إلا أن هذه الصناعة تعانى من صعوبات كبيرة أبرزها : عقبات التسويق الخارجي وارتفاع التكلفة التى يتحملها المنتجون . ومع ذلك تظل الفرص قائمة نحو الارتفاع بمستوى انتاج هذه المصانع وخفض تكلفتها (١٨) من خلال كافة أطراف العمليات الانتاجية بجميع مراحلها ، لحصر أوجه القصور ، ثم تحديد الثغرات الحقيقية التى تنشأ عنها هذه المعوقات ، ودراسة البدائل المختلفة للتغلب عليها ، ثم اختيار الحلول الملائمة .

(د) **تعليب وحفظ الاسماك** : يقع قطاع غزة على الشريط الساحلي الجنوبي لشرق البحر الأبيض المتوسط لمسافة تقدر بنحو ٤٥ كم . بحيث تتيح للصيادين التوسع فى انتاجهم السمكى . إلا أن المساحة المسموح بالتحرك فيها على طول الساحل وفى عمق البحر تخضع لقرارات سلطات الاحتلال التى تفرض قيودا مشددة بشأنها .

ولقد جرت دراسات متعددة لإقامة صناعات سمكية . إلا أن الانتاج السمكى نفسه تدهور بشكل كبير لأسباب مختلفة انعكست على عدد أيام الصيد المسموح بها خلال العام ، والقيود المفروضة على حركة انتقال الصيادين ، مما جعل الانتاج السمكى متدنيا للغاية حيث استقر عند ٣٠٠ طن سنويا خلال الفترة (٨٥ /٨٦ – ٨٧/٨٨) [١٩] . كذلك فهناك مشاكل التسويق ، في ظل عدم وجود صناعة لحفظ الأسماك وتعليبها ، نظرا لسرعة تلف الأسماك . ومن ثم يلجأ الصيادون إلى توريد أسماك السردين إلى المصانع الاسرائيلية ، لأن هذا النوع من السمك غير قابل للتجميد لفترات طويلة ، ويمثل إنتاجه نحو ثلثى الانتاج ومن ثم يفيض عن حاجة السوق المحلية [٢٠] . ومع ذلك تظل الفرصة مواتية نحو حركة تنشيط الصيد وإنشاء مصنع لحفظ بعض أنواع الأسماك آخذين في الاعتبار تذليل الصعوبات التى تواجه الصيادين . كذلك فقد يكون من الملائم دراسة إقامة مزارع سمكية بغية زيادة انتاج الأسماك ، ذلك أن زيادة نصيب الفرد مما يحصل عليه من بروتين سمكى يعتبر من مؤشرات اهتمام الدول بشعوبها [٢١] .

(هـ) **صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية** : تنتشر في قطاع غزة زراعة الزيتون الذي يجري عصر جزء منه واستخدامه فى الطعام ، حيث يجد إقبالا كبيرا من المواطنين إذ اعتاد السكان على استخدامه جيلا بعد جيل ، ويعتبر عصر الزيتون من الصناعات التقليدية والقديمة في قطاع غزة ، نظرا لانتشار زراعته بمساحات واسعة ، وحاجته إلى عناية قليلة نسبيا ، وطول حياة أشجاره التى تعمر لمئات السنين . وهذه الصناعة تستخدم طرقا أولية في عمليات العصر . وفى السنوات الأخيرة تم ادخال مصانع حديثة لعصر الزيتون ، ذات طاقة انتاجية كبيرة تسمح بعصر جزء من الزيتون المنتج في الضفة الغربية ، نظرا للانتاج الوفير بها حيث تنتشر بها أيضا صناعة عصر الزيتون ، ويكتسب انتاجها شهرة كبيرة ، وما ينتج عنها من صناعات ثانوية كمخلفات العصر الذي يقدر بنحو ثلث كمية الزيتون المستخدم في العصر ، ويطلق عليه (الجفت) كما يستخرج منه الزيت بعد معالجته لاستخدامه فى أغراض صناعة الصابون . ومن خصائص صناعة عصر الزيتون أن عملها موسمى ويستغرق فترة زمنية قصيرة خلال العام .إلا أن الصناعة الحديثة تحتاج إلى خبرة فنية لصيانة معداتها ، وكفاءة عالية لتشغيلها وفحص منتجاتها ، حتى تكون الزيوت المستخرجة متفقة مع المواصفات العالمية . كذلك هناك صناعة عصر السمسم الذي يستخرج منه زيت الطعام (السيرج) الذي يستخدم كغذاء

للإنسان في عمليات الطبخ ، وكذلك صناعة الطحينة البيضاء والحمراء ، التى تستخدم في مختلف أصناف الأغذية ، ويوجد منها مصنعان صغيران . كما قامت في القطاع صناعة السمن والزيوت النباتية لسد جانب من الاحتياجات المتزايدة للمستهلكين وهناك مصنع يقوم بتصنيع الزيوت النباتية والسمن وتبلغ استثماراته نحو ٨٠ ألف دينار . وقد جرى تأسيسه عام ١٩٧٢ ويستخدم ١٥ عاملا ويقوم بتسويق ٨٠٪ من إنتاجه محليا ، والباقى يتم تصديره إلى الضفة الغربية [٢٢] .أى أن القيمة المضافة لهذه الصناعة محدودة ، وهناك مجال متسع للتوسع في صناعة الزيوت والبذور المختلفة نظرا لأهمية هذه الصناعة في الاستفادة بكثير من البذور التى يمكن تطويرها وزراعتها واستخدامها في الصناعة ، كبذور الخروع حيث تنمو نباتاتها بكثرة في المناطق الرملية ، ولا تحتاج لنفقات كبيرة لأغراض الاستفادة بها .

(و) **صناعة طحن الغلال** : ينتج القطاع كميات محدودة من الغلال كالقمح والشعير والذرة ، حيث تتم الزراعة بالاعتماد على الأمطار ، وهذه الكميات لا تكفى حاجة السوق المحلية سواء فى صناعة الخبز أو الصناعات الأخرى . لذا فانه يتم استيراد كميات كبيرة من الدقيق الأبيض . ولم يتم اقامة مطاحن حديثة بل مازال هناك عدد من المطاحن التقليدية التى تقوم على الطحن المحلى للحبوب ، حيث تفضل بعض الأسر خلط دقيق القمح أو الذرة مع الدقيق الأبيض المستورد . إلا أن اقامة مطاحن حديثة تجعل بالامكان استيراد القمح بدلا من الدقيق ، ومن ثم يتم طحنه في البلاد والاستفادة بمخلفاته وبالمنتجات الثانوية الأخرى .

(ز) **صناعة العجائن والخبز** : تعتبر صناعة الخبز من أهم المنتجات الغذائية التى تستخدم بشكل يومي . كما يتصف الطلب عليها بالانخفاض الشديد في المرونة . ورغم ذلك فلقد ظلت هذه الصناعة محدودة للغاية ، وتتم بطريقة يدوية وبدائية عن طريق الأفران التقليدية المنتشرة في مختلف الأحياء ، ذلك أن غالبية السكان كانت تقوم بتصنيع عجينة الخبز في المنازل . وكان دور المخابز يقتصر على الخبيز فقط. وبعد انتشار استخدام الحلل الكهربائية المعدة للخبيز أصبحت هذه الصناعة تتم في المنازل بالكامل عند كثير من الأسر ، وفى الآونة الأخيرة بدأ أرباب الصناعة فى قطاع غزة يدخلون الأفران الحديثة نصف الآلية ، ثم الأفران كاملة الآلية ، وازداد انتشارها بشكل كبير نظرا لطاقتها الانتاجية الكبيرة ، وحاجتها إلى أيد عاملة قليلة، وعليه تحول جزء كبير من السكان لاستخدام الخبز الجاهز الذي تنتجه هذه الأفران ، وازداد الطلب على منتجات المخابز ، لأن الانتاج يتم بمواصفات جيدة وبأسعار

مناسبة . كما تقوم هذه المخابز بانتاج عجائن أخرى كالبسكويت والكعك والقرشلة .. إلخ . وتجد أيضا اقبالا متزايدا عليها . ويوجد في قطاع غزة ١٢ مخبزا تجاريا يعمل بها ٥٣ عاملا (٢٣) .

(ح) **صناعة السكر وتكريره** : يفتقر القطاع إلى زراعة النباتات الأساسية التى تستخدم كخامات لصناعة السكر كالقصب والبنجر . لذا يتم استيراد كميات كبيرة منه لاستخدامها في الأغراض الصناعية ، وفي الوفاء باحتياجات الاستهلاك العائلي المباشر .

(ط) **صناعة الحلويات** : تنتشر في القطاع صناعة الحلويات العربية والافرنجية التى تتكون خاماتها من الدقيق والسميد والسكر والسمن والمكسرات . وهى صناعة تقليدية تعتمد على الخبرة المتوارثة عائليا مما يجعل لها شهرة محلية وخارجية ذائعة الانتشار. كما تمتاز بقابليتها للتخزين لفترة طويلة نسبيا . ورغم الطلب المحلى المستمر على هذه الصناعة فلا زالت تقوم على استخدام معدلات بسيطة وآلات محدودة . وتتمتع بطلب مستمر على اختلاف مدار العام ، ولما كانت هذه المنتجات تحتوى على طاقة حرارية عالية ، وقيمة غذائية مرتفعة ، فان المستهلكين يقبلون عليها شتاء ، أما في الصيف فيزداد الطلب عليها بمعدل أكبر كنتيجة للمناسبات الاجتماعية المختلفة ، وكذلك في الأعياد الدينية . ولا تلقى هذه الصناعة منافسة شديدة نظرا لأنها من الصناعات التقليدية . لذا يشتد الطلب عليها أيضا بين السكان العرب في إسرائيل ويقدر عدد المصانع بنحو ٢٠ مصنعا يعمل بها ٧١ عاملا (٢٤) .

بالإضافة إلى ماسبق فهناك صناعات أخرى كالحلاوة الطحينية التى يستخدم فى انتاجها الطحينة البيضاء والسكر ، وهى أيضا من الصناعات التقليدية .

(ي) **صناعة الأعلاف وأغذية الحيوان** : يفتقر القطاع إلى المراعى الطبيعية اللازمة لتربية الحيوانات المختلفة ، كما يفتقر إلى مصانع للأعلاف اللازمة لتغذية الحيوان . هذا رغم الطلب المتزايد على الانتاج الحيوانى . لهذا يعجز الانتاج المحلي عن الوفاء باحتياجات السوق من اللحوم ، ويتم استيراد جزء كبير من الأبقار والأغنام لغرض تغطية هذا العجز ، لذا نجد أن صناعة الأعلاف ترتبط كثيرا بالانتاج الحيوانى المحلى في المقام الأول . ومما يزيد من الطلب عليها أن مزارع الدواجن تنتشر فى الآونة الأخيرة لغرض انتاج اللحوم البيضاء والبيض . ويستخدم في تغذيتها أعلاف مستوردة من الضفة الغربية واسرائيل . هذا وقد تأسس فى

قطاع غزة مصنع للأعلاف عام ٧٩ بطاقة شهرية محدودة تبلغ ٥٤٠ طنا ويعمل به ستة عمال [٢٥] .إلا أنه يعاني بدوره من صعوبات فنية ومالية كبيرة .

وعلى ضوء ماتقدم يعتبر القطاع في حاجة ملحة إلى اقامة صناعة حديثة للأعلاف تفى بمتطلبات مربى الحيوانات ، وكذلك أصحاب مزارع الدواجن حتى يتم التغلب على الاضطراب السائد في سوق الأعلاف والحد من ارتفاع أسعارها . ومما يشجع على اقامة صناعة الأعلاف وجود خامات بكميات كبيرة وغير مستغلة ، مثل : مخلفات المحاصيل والخضراوات ومخلفات الذبح في المجازر .

(ك) **صناعة المشروبات** : تضم هذه الصناعة نوعين أساسيين هما : المشروبات الكحولية وهى غير قائمة في القطاع ، والمشروبات غير الكحولية . وتنتشر منها صناعة المشروبات الغازية وهى صناعة عريقة . تقوم على أساليب انتاجية حديثة ومتطورة . ويوجد بالقطاع مصنعان رئيسيان يقومان بإنتاج مختلف المشروبات الغازية ، بعبوات وأحجام مختلفة ، ويعمل بها نحو ٢٥٠ عاملا . وقد استطاعت هذه الصناعة الصمود فى مواجهة المنافسة الحادة من قبل المنتجات الاسرائيلية المثيلة والمتطورة . ويغطى إنتاج هذه المصانع حاجة السوق المحلية . كما يجرى تصدير نحو نصف الانتاج إلى الضفة الغربية بصفة رئيسية واسرائيل أيضا [٢٦] .

(ل) **صناعة الدخان** : انتشرت قبل عام ١٩٦٧ صناعة محدودة لانتاج بعض أصناف السجائر التى تلبى قسطا من احتياجات السوق المحلية في قطاع غزة . وأما في الوقت الحاضر فلا توجد صناعة للسجائر ، نظرا لاشتداد المنافسة الناتجة عن المنتجات البديلة التى يتم استيرادها من الضفة الغربية واسرائيل . كما لا توجد أراضٍ مخصصة لزراعة الدخان في القطاع .

أما في الضفة الغربية فتنتشر زراعة الدخان بكثرة ، وبخاصة فى منطقة جنين وهى من الزراعات التقليدية المتوارثة فى حين لا توجد أراضٍ مخصصة لزراعة الدخان فى قطاع غزة . وقد جرى تطوير ملحوظ على أساليب انتاجها في السنوات الاخيرة من حيث استخدام الآلات والمبيدات . وهناك مصنعان كبيران في الضفة الغربية لتصنيع السجائر في منطقتي القدس وبيت جالا ، انشئ أحدهما قبل عام ١٩٦٧ في حين أنشئ الثانى بعدعام ١٩٦٧ ، ويستوعبان معا نحو ١٧٠ عاملا [٢٧].

ثالثا : المشتغلون في الصناعات الغذائية :

يعتبر العنصر البشرى من أبرز عناصر العمل الانتاجي في مختلف فروع الأنشطة

الاقتصادية . ورغم التطورات الكبيرة التي أدخلت على العمليات الانتاجية والفن الانتاجي بحيث أصبح التصنيع آليا لجميع مراحله في الصناعات الحديثة ، فانه يظل للعنصر البشرى أهمية كبيرة ، حيث تستلزم الحاجة إلى نوعيات متميزة من الخبرة الفنية والمهارة العالية بقدر يتناسب مع التطورات الفنية . أما في الأحوال التى يكون فيها الفن الإنتاجي مبسطا وبعيدا عن التعقيدات ، فإن العنصر البشرى يستطيع أن يلعب أيضا دورا مهما فى مراحل الانتاج المختلفة ، ولكن بمستويات مهارة ادنى .

١- تطور أعداد المشتغلين :

يوضح الجدول رقم (٥) تطور أعداد المشتغلين في الصناعات الغذائية فيما بين عامى (١٩٧٨ - ١٩٨٧) ، حيث يتضح أن عدد المشتغلين قد مر بمرحلتين [٢٨] تغطى المرحلة الأولى السنوات (١٩٧٨ - ١٩٨٣) . واتخذ فيها هذا العدد اتجاها تنازليا بحيث هبط من ٧٠٢ مشتغلا إلى٦٥٨ مشتغلا . أى بنقص قدره ٤٤ مشتغلا وبمعدل ١.٣ ٪ . أما المرحلة الثانية فتغطى السنوات (١٩٨٤ - ١٩٨٧) وفيها استمر اتجاه انخفاض وتقلب عدد المشتغلين ، للزيادة بشكل ملموس في عام ١٩٨٧ ، مما جعل عدد المشتغلين يرتفع من ٤٤١ أي ٥١٨ مشتغلا ، وبمعدل مستوى سنوى قدره ٥.٨ ٪ ويلاحظ حدوث انخفاض شديد فيما بين المرحلتين الأولى والثانية أى بين عامى (١٩٨٣- ١٩٨٤) ، إذ هبط بنحو الثلث ، وقد يعزى ذلك إلى اختلاف معايير حصر المنشآت على النحو السابق ايضاحه في البند الخاص بتطور أعداد المنشآت الصناعية . وقد انعكس هذا التدنى فى أعداد المشتغلين في الصناعات الغذائية على نسبتهم إلى جملة العاملين في النشاط الصناعى ، فهبطت هذه النسبة فى المرحلة الأولى من ١٣.٥ ٪ إلى ١٠.٤٪ ثم أخذت في الانخفاض أيضا خلال المرحلة الثانوية لتهبط من ٦.٦ ٪ إلى ٦.١ ٪ .

أما نسبة العاملين في الصناعات الغذائية إلى جملة النشاط الاقتصادي وذلك على مدى الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧) فكانت تتراوح بين (٠.٨ ٪ - ١.٤ ٪) . فى حين أن نسبة جملة العاملين في الصناعات الغذائية إلى مجموع العاملين في مختلف فروع النشاط الاقتصادي بقطاع غزة وإسرائيل معا قد تراوحت بين (٠.٨ ٪ - ٠.٥ ٪) وبناء على ماتقدم يمكن القول أن عدد العاملين في الصناعات الغذائية ضئيل جدا سواء عند مقارنتها بالنشاط الصناعى أو النشاط الاقتصادي ككل .

ويختلف الوضع فى الضفة الغربية حيث تستوعب الصناعات الغذائية لديها ١٦ ٪ من جملة النشاط الصناعى للضفة الغربية عام ١٩٨٧ ، وفى اسرائيل تبلغ النسبة ذاتها١٦.٦٪[٢٩]

وفى مصر بلغت نسبة العاملين في الصناعات الغذائية ٢٣,٩ ٪ بالمقارنة بجملة الصناعات التحويلية ، ٢٣,٠ ٪ بالمقارنة بجملة النشاط الصناعى ، أى الصناعات التحويلية وقطاع المناجم والمحاجر (٣٠).

وبذلك يتبين أن الصناعات الغذائية في قطاع غزة لايزال دورها محدودا للغاية فيما يتعلق باستيعاب القوى العاملة ، وأنه بالامكان التوسع فى هذه الصناعات مع تمكينها من امتصاص مزيد من القوى العاملة .

٢- أجور المشتغلين :

من الطبيعى أن يرتبط العمل بالحصول على أجر مقابل له ، باستثناء حالات العمل العائلى الذي لا يحصل فيه المشتغلون على أجر محدد ، وكذلك العمل التطوعى ، وأعمال السخرة . إلا أنه بالنسبة للمشتغلين الذين يتقاضون أجرا نجد أن هناك تمايزا كبيرا في أنصبتهم ، كنتيجة لعدد أيام العمل التى يشتغلونها ، والساعات اليومية التى يستغرقها عملهم ، مما يقتضى مراعاة ذلك عند تحليل المؤشرات الخاصة بأجور العاملين . كذلك فإن قيم الأجور تعبر عن وضع إجمالى أو متوسط لا يظهر الفروق بين أجورهم ويوضح الجدول رقم (٦) تطورات الأجور التى يتقاضاها العاملون في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة - المشتغلون فى الصناعات الغذائية وفى النشاط الصناعى بوجه عام (٣١) . ويتضح من الجدول المذكور أن أجر العامل اليومي فى الصناعات الغذائية قد بلغ ٣,٨٢ دولار كمتوسط للفترة (ابريل - يونية) سنة ١٩٨٤م مقابل ٣,٨١ دولار لمتوسط النشاط الصناعى ككل . ولقد كان هذا الأجر متفاوتا من صناعة لأخرى حيث بلغ ٧,٢٩ دولارا للصناعات المعدنية والآلات والمعدات ووسائل النقل ، وبلغ أدناه في مصانع الغزل والنسيج والملابس حيث قدر بنحو ٢,٤٢ دولارا .

أما في الضفة الغربية فقد بلغ متوسط أجر العامل في الصناعات الغذائية ٩,٠١ دولار ، وهو أكثر من ضعفي الأجر السائد في غزة ، مقابل ٥,٢٧ دولار كمتوسط للنشاط الصناعي ككل وهو أيضا أعلى أجر يتحقق على مستوى الأقسام الصناعية الأخرى في الضفة الغربية .

وأما في السنوات التالية فقد أخذ مستوى الأجور اتجاها متزايدا باستثناء عامى ١٩٨٤، ١٩٨٥ حيث بلغ أجر العامل عام ١٩٨٧ نحو ٨,٥٣ دولارا في الصناعات الغذائية مقابل ٨,٧٨ دولارا كمتوسط للنشاط الصناعى ككل . أما في الضفة الغربية فان أجر العامل فى الصناعات الغذائية قد تزايد زيادة طفيفة خلال الفترة المذكورة بحيث بلغ ٩,١٠ دولار مقابل ١٠,٧٢ دولار للصناعات ككل ، أى أن الفوارق بين أجور العمال في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة قد تضاءلت مقارنة بالوضع السابق . وأما في عام ١٩٨٨ فقد استمرت

الأجور فى الارتفاع بحيث ارتفعت في قطاع غزة بنسبة ١٨ ٪ في الصناعات الغذائية و٢٤ ٪ في النشاط الصناعى ككل . ويرجع جزء من هذا الارتفاع فى أجور العاملين كنتيجة للانخفاض الحاد الذي حدث فى أسعار الدولار فى أعقاب الأزمة الاقتصادية التى تعرض لها.

كذلك يلاحظ أن متوسط أيام العمل التى يشتغلها العامل قد انخفضت مقارنة بالأعوام السابقة وبالتالى قد لا يعكس هذا الارتفاع فى الأجور تحسن حقيقى في دخول العاملين.

٣- نصيب العاملين من مبيعات الصناعة :

لاتعكس مبيعات الصناعة المشاركة الحقيقية للمنشآت أو العاملين في انتاج السلع ، لأن المبيعات تظهر إجمالي قيم الانتاج ، أى المخرجات دون استبعاد مدخلات الصناعة ، وفى مثل هذه الحالات قد يكون دور المنشأة الانتاجى كبيرا فى العمليات الانتاجية. بمعنى أنها تقوم بتصنيع غالبية مكونات السلعة ، وقد يكون دورها قاصرا على المرحلة الأخيرة كالتجميع ، أو التعبئة ، أو القيام ببضع مراحل ضئيلة ، ومع ذلك فسيجرى استخدام رقم المبيعات نظرا لعدم وفرة البيانات الخاصة بمدخلات الصناعة ، وذلك لمتابعة تطور دور العامل فى زيادة انتاج العمليات الانتاجية. وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٧). ومن الجدول المشار اليه يتضح [٣٢].

(أ) ان نصيب المشتغلين من مبيعات الصناعة قد اتخذ اتجاها متزايدا فى كل من قطاع غزة والضفة الغربية وذلك فى الصناعات الغذائية ، وفى مجموع النشاط الصناعى ككل ، وأن هذا النمو كان يتم بمعدلات عالية وبدرجات متباينة.

(ب) أن نصيب العامل من المبيعات فى الصناعات الغذائية يفوق نظيره فى مجموع النشاط الصناعى إذ بلغ فى غزة نحو ٢٠٩١ دولارا ، ٩٦٢ دولارا وذلك فى عام ١٩٨٧ على التوالى كما بلغ في الضفة الغربية في نفس العام ٤١٨٦ دولارا ، ١٦٥٠ دولارا على التوالي.

(جـ) إن نصيب الفرد من المبيعات فى قطاع غزة كان ضئيلا بالمقارنة بنظيره فى الضفة الغربية حيث مثل ٥٠ ٪ ، ٥٨ ٪ فقط لكل من : الصناعات الغذائية ومجموع النشاط الصناعى لعام ١٩٨٧ . ورغم ذلك فقد كان هناك تحسن نسبي فى أداء العمل فى قطاع غزة عند المقارنة بعام ١٩٨٥. حيث كانت النسبة بينهما ٢٧ ٪ ، ٣٧ ٪ للنشاطين المذكورين على التوالى ، ثم أخذت هذه النسبة فى التحسن فى العام التالى أى ٣٩ ٪ ، ٤٤ ٪ للنشاطين المذكورين أيضا على التوالى.

الصناعات الغذائية وآفاق التنمية الاقتصادية

أولا : اوضاع النمو الاقتصادى :

(١) تمهيد :

لم يشهد قطاع غزة فى تاريخه المعاصر تطبيق خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا للأوضاع السياسية غير المستقرة التى مر بها. فلقد خضع للانتداب البريطانى طوال ثلاثين عاما ، أى خلال الفترة (١٩١٨ – ١٩٤٨) وكانت خلالها جميع أراضى فلسطين واقعة تحت حكم هذا الانتداب. وفى اعقاب توقيع اتفاقيات الهدنة بين اسرائيل والدول العربية عام ١٩٤٩ أصبح القطاع تحت حكم الادارة المصرية حتى عام ١٩٦٧. ومنذ ذلك العام خضع للاحتلال العسكرى الاسرائيلى ، حيث ارتبط القطاع اقتصاديا بالاقتصاد الاسرائيلى ، وأصبح معتمدا عليه بشكل كبير. وفى غضون الفترة الأخيرة تزايد عدد السكان بمعدلات كبيرة ففيما بين بداية عامى (١٩٦٨ – ١٩٨٨) ارتفع عدد السكان من ٣٨١ الى ٥٨٩ ألف نسمة أى بزيادة قدرها ٢٠٨ ألف نسمة بنسبة ٥٥ ٪ وبمعدل نمو سنوى يبلغ ٢,٧٥ ٪ فى المتوسط وكانت الزيادة المحققة خلال أعوام الثمانينات تفوق كثيرا ما سبق تحقيقه فى السنوات السابقة لها [٣٣].

٢ – تطور النمو الاقتصادى :[٣٤]

أظهر النمو فى الناتج المحلى الاجمالى تحسنا عاما خلال الفترة (١٩٨١ – ١٩٨٧)، باستثناء هبوط فى عامى ٨٢ ، ٨٣ وذلك وفقا لما هو مبين فى الجدول رقم (٨) . فعلى أساس الأسعار الحقيقية لعام ١٩٨٦ بلغ الناتج المحلى الاجمالى ٥٠٦ مليون شيكل جديد [٣٥] (م.ش.ج) بانخفاض معدله ٣,٨ ٪ مقارنة بالعام السابق. ثم حقق الناتج هبوطا جديدا في عام ١٩٨٣ بالمقارنة بعام ١٩٨٢ . الا أن هذا الناتج أخذ فى الارتفاع بعد ذلك ليصل الى ٥٤٤ م ش ج عام ١٩٨٦ أى ما يعادل ٣٦٦ مليون دولار أمريكى (م د أ) وبمعدل نمو ٦,٣ ٪ وأما فى عام ١٩٨٧ فتحققت زيادة إضافية كبيرة فى إجمالى الناتج بمعدل ١٣,٢ ٪ لكى يرتفع الى ٦١٥ م ش ج. أما الدخل القابل للتصرف فيه فقد ارتفع فيما بين عامى (١٩٨٢ – ١٩٨٧) من ٨٩٨ م ش ج الى ١١٣ م ش ج بزيادة سنوية متوسطة تبلغ ٤,٨ ٪ ولقد انعكست هذه الزيادة على نصيب الفرد من الدخل القابل للتصرف فيه بحيث ارتفع هذا الدخل من ١٨٨٧ م ش ج الى ١٧٩٣ ش ج عام ١٩٨٦ أى ما يعادل ١٢٠٥ دولارا. ثم استمر هذا الدخل فى الارتفاع ليصل فى عام ١٩٨٧ الى ٢٠٠٧ ش ج بزيادة تبلغ ١٢,٠ ٪ وفقا للأسعار الحقيقية لعام

١٩٨٦ . ورغم هذه الزيادة الحقيقية فى الدخل الفردى فإن نصيب الفرد يعتبر متدنيا عند مقارنته بنظيره فى كل من الضفة الغربية واسرائيل. فخلال الفترة المذكورة تراوح نصيب الفرد من الدخل بين (٢٦ ٪ - ٢٨ ٪) بالمقارنة بنظيره فى اسرائيل ، وبين (٦٨ ٪ - ٧٣ ٪) بالمقارنة بالضفة الغربية . أى أن دخل قطاع غزة تخلف بالمقارنة بكل من الضفة الغربية وإسرائيل. أما فيما يتعلق بمستوى المعيشة فتكاليفها مرتفعة للغاية رغم الدخل المرتفع نسبيا بالمقارنة بكثير من البلاد النامية وذلك أخذا فى الاعتبار ما يلى :

(أ) مع التسليم بأن الأرقام المشار اليها محسوبة على أساس الأسعار الحقيقية الا أن تركيب هذه الارقام لا يشمل جميع السلع فهناك سلع أو خدمات لا تدخل فى تركيب الرقم المذكور بالرغم من أهميتها لغالبية المستهلكين مما يجعل هذا الرقم غير معبر عن مستويات التضخم بالدرجة الكافية.

(ب) يظل الرقم القياسى مؤشرا عاما لا يعبر عن حالة المواطنين وفقا لتصنيفاتهم حسب ما يحصلون عليه من دخل نظرا لاختلاف دخول الافراد والأنماط الاستهلاكية لكل منهم ووجود الفوارق المعيشية الكبيرة بينهم.

(جـ) إن مستويات الأسعار للسلع والخدمات تعتبر مرتفعة جدا فى حالة ثباتها ، وبالتالى فرغم الدخل المرتفع نسبيا مقارنة بالبلاد النامية يظل الدخل قاصرا عن تلبية الكثير من الاحتياجات الأساسية.

(د) هناك معاناة حقيقية تواجهها الصناعة فى الأراضى المحتلة ولا تظهرها الأرقام من حيث عجز الكثير من المصانع عن استمرار الصمود فى البيئة الجديدة التى يسيطر عليها القطاع الصناعى المتقدم. ومن صور ذلك : اقتلاع بعض المصانع وقيام البعض الآخر بالتعاقد من الباطن مع الصناعات الاسرائيلية ، ومجموعة ثالثة تعمل بمستوى طاقة انتاجية متدنية تغطى الحد الأدنى الذى يفى احتياجات الداخل والخارج [٣٦]. ولإعطاء صورة أوضح عن حالة تردى استغلال الطاقة الانتاجية يجدر الذكر أن نسبة التى كانت تعمل فى الأراضى العربية بأكثر من ٧٠ ٪ من طاقتها الانتاجية لم تتجاوز ٢٠ ٪ من المؤسسات القائمة [٣٧].

ثانيا : مساهمة الأنشطة الاقتصادية فى تكوين الناتج الاجمالى:

يوضح الجدول رقم (٩) مساهمة الأنشطة المختلفة فى تكوين اجمالى كل من الناتج المحلى والدخل القومى بأسعار تكلفة عوامل الانتاج. ومن الجدول المشار اليه يتضح الآتى [٣٨]

١ - بلغ اجمالى الدخل القومى ١١٩٥ مليون شيكل جديد عام ١٩٨٧ ، وكانت مساهمة اجمالى الناتج المحلى فيه ٦٩٥ (م ش ج) أى بنسبة ٥٨ ٪ والرقمان السابقان يعادلان

٤٣٦,٧٤٩ (مليون دولار أمريكى) على التوالى. وبالمقابل بلغ الدخل القومى الاجمالى فى الضفة الغربية ٢٦٤٤ مليون شيكل جديد بما يعادل ١٦٥٨ مليون دولار أمريكى ، ساهمت الأنشطة الانتاجية المحلية بنحو ٧٥,٥ ٪ فى تكوينه ، وبذلك يكون اجمالى الدخل القومى المتولد فى الخارج قد مثل نحو ٢٤,٥ ٪ فقط. مما يتضح معه أن الأراضى العربية المحتلة تعتمد اعتمادا كبيرا على الدخل الذى يتحقق خارج البلاد وإن كان هذا الاعتماد يمثل نسبة عالية فى قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.

٢ - يعتبر قطاع النقل والتجارة والخدمات الأخرى فى مقدمة الأنشطة الانتاجية من حيث اجمالى الناتج المحلى ، وبنسبة ٢٧ ٪ عام ١٩٨٧ ، يلى ذلك فى الأهمية قطاع التشييد والبناء والاشغال العامة بنسبة ٢١ ٪ ، ثم الخدمات العامة وخدمات المجتمع بنسبة ١٩,٧٪ ، يأتى بعدها قطاع الزراعة بنسبة ١٨,٧ ٪. وأخيرا قطاع الصناعة بما فى ذلك المناجم والمحاجر بنسبة ١٣,٧ ٪. أى أن القطاعات السلعية تساهم معا بنسبة ٣٣,٥ ٪ فى تكوين اجمالى الناتج المحلى ، فى حين أن القطاعات الخدمية تستأثر بثلثى الناتج. ولا يختلف التوزيع السائد فى قطاع غزة عن نظيره فى الضفة الغربية حيث يأتى النشاط الصناعى فى آخر القائمة من حيث المساهمة فى تكوين الناتج المحلى ، ولكن بنسبة متدنية جدا حيث مثل ٧,٧ ٪ فقط.

٣ - لقد طرأ تحسن ملحوظ على أداء النشاط الصناعى فيما بين عامى (١٩٨٥-١٩٨٧) حيث بلغت مساهمته فى تكوين الناتج ٩,١ ٪ عام ١٩٨٥ ثم ارتفعت الى ١٠,٥ ٪ فى عام ١٩٨٦ مما يبين أن إنتاج هذا النشاط آخذ فى التزايد بمعدل يفوق ما هو متحقق فى بقية الأنشطة الصناعية.

٤ - هناك أنشطة صناعية لا تدخل ضمن الحصر الصناعى السائد فى قطاع غزة باعتبارها تصنف ضمن اختصاص دائرة الزراعة كمحطات تعبئة وتغليف الحمضيات ، ومعاصر الزيتون ، وصناعة الأعلاف ... إلخ. وبذلك يتوقع أن تكون مساهمة القطاع الصناعى أعلى مما هو سائد عند اعادة النظر فى حصر الأنشطة الصناعية الواقعة فى اختصاصات جهات أخرى لتصبح ضمن الاحصاءات الصناعية.

ثالثا : دور الصناعات الغذائية فى النهوض بالتنمية الاقتصادية فى قطاع غزة :

١ - دور التصنيع الغذائى :

تبين لنا على ضوء ما سبق ضآلة الأهمية النسبية للصناعات الغذائية ، لذا يمكن النهوض بهذه الصناعات على وجه الخصوص والنشاط الصناعى بوجه عام للإسراع بعمليات التنمية الاقتصادية . وتتعدد الأساليب التى يمكن انتهاجها لتحقيق هذه الغاية ، ومن بينها : التوسع فى إقامة صناعات جديدة ، وزيادة الطاقة الانتاجية فى الصناعات القائمة. ثم القيام

بعمليات الاحلال والتجديد والصيانة للأصول الرأسمالية المتاحة . إضافة إلى زيادة استغلال الطاقة الانتاجية الموجودة بالفعل ، والارتفاع بها إلى حد استغلالها الى طاقتها المثلى. هذا أضافةإلى القضاء على كافة المعوقات الادارية والمالية والتقنية وغيرها بدءا من مرحلة التفكير فى المشروع الى اعداد دراسات الجدوى له ، ثم إقامة المصانع والانتاج حتى مرحلة تصريفه الأمر الذى يحتاج بدوره إلى رؤوس أموال كافية ، وطاقة بشرية مؤهلة ومدربة وخبرة فنية عند مستوى عال وتكنولوجيا قادرة على خوض غمار المنافسة. ويتيح العرض المتقدم الذى أوضحته الدراسة إلى التعرف على فرص التصنيع الغذائية اتى يمكن تطويرها ، وادخالها كصناعات جديدة.

٢ – الحاجة الى عمل تخطيطى من منظور إستراتيجى للتنمية وتكمن أهميته الأساسية فى وضع الأسس العلمية لتحديد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحصر احتياجاتها حتى يمكن وضع الأهداف المطلوبة موضع التنفيذ. وطبيعى أن أى عمل تخطيطى ناجح يلزم أن يأخذ فى حسبانه كافة الاعتبارات القائمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا إضافة إلى الاحتمالات المستقبلة.

(أ) الأوضاع السائدة فى قطاع غزة :

تتداخل الاعتبارات التى تشكل الوضع السائد على الوجه التالى :

أ/١ – فمن الناحية السياسية والعسكرية يقع قطاع غزة ضمن الاحتلال العسكرى الاسرائيلى منذ ١٩٦٧ كما يمارس الاحتلال سلطة الحكم أيضا من خلال الإدارة المدنية التى أقامها لهذا الغرض وهى سلطة الاحتلال . أما السلطة الوطنية فغير قائمة ، وبالتالى يتعذر إقامة مخطط اقتصادى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يحقق أهدافا اقتصادية طموحة فى الوقت الراهن ، بحيث تعكس هذه الأهداف أمانى وتطلعات الشعب.

أ/٢ – طبقت سلطات الاحتلال عديدا من الاجراءات والأنظمة التى أدت الى ربط اقتصاديات قطاع غزة بالاقتصاد الاسرائيلى ، فأصبح قطاع غزة معتمدا فى معظم احتياجاته على الاقتصاد الاسرائيلى ، مثل : فرص العمل والانتاج والاستيراد والتصدير. يضاف إلى ذلك تطبيق أنظمة ضريبية قاسية لا تتسم بالثبات أو الوضوح ، ورغم ذلك يتعين فى الأصل الالتزام بتطبيق النظام الضريبى الذى كان سائدا فى عهد الادارة المصرية وقبل الاحتلال الاسرائيلى وذلك استنادا الى اتفاقيات جنيف فى هذا الشأن.

أ/٣ – يسود قطاع غزة والاراضى العربية المحتلة عموما انتفاضة شعبية مضى عليها أكثر من عامين ، ومؤدى هذه الانتفاضة مواجهة الشعب الفلسطينى لقوات الاحتلال للتعبير عن الرغبة فى أقامة سلطة وطنية ودولة فلسطينية مستقلة. وتتم هذه المواجهة بمختلف الطرق المتاحة لديه بما فى ذلك الاحتجاجات والتظاهرات المستمرة والاضراب عن العمل ، وتوقف النشاط الاقتصادى لعدة أيام كل شهر. ونشأ عن ذلك غلق الجامعات العربية لمدة ستة أشهر يجرى تجديدها تباعا ، أما الدراسة فى المراحل الأخرى فغير منتظمة ويشمل ذلك المعاهد الفنية والتدريب للنشاط المهنى الزراعى والصناعى والخدمى.

أ/٣ – هناك تغيرات نشأت عن هذه الأوضاع تمثلت فى الاتجاه تدريجيا لمقاطعة المنتجات الاسرائيلية والسعى لانتاج منتجات بديلة فى حدود ما هو متاح.

أ/٤ – لما كان الطلب على منتجات الصناعات الغذائية غير مرن فيتوقع معه استمرار هذا الطلب ليشمل مزيدا من السلع باعتبارها من ضروريات الحياة ، كما أن انتاجها يساهم فى توفير الأمن الغذائى وتحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتى[٣٩].

أ/٥ – انه من غير الملائم تأجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأجل غير مسمى ، اذ يتطلب الأمر اعداد برامج واقعية ومرنة بالقدر الكافي وقابلة للتنفيذ [٤٠].

(ب) الموارد الاقتصادية المتاحة :

يفتقر قطاع غزة الى موارد اقتصادية وفيرة، وإلى أراضى واسعة، اذ أن مساحته الكلية ضئيلة ، وتقدر بنحو ٣٦٠ كم٢ وتبلغ مساحته المزروعة نحو مائتى كيلو متر مربع فقط. أما الغابات والمراعى الطبيعية فهى محدودة للغاية ، ويعتمد الرى على استخدام المياه الجوفية صيفا والأمطار شتاء. ولذا فإن كم المياه اللازمة للرى ليس منتظما أو متوفرا بدرجة كافية ، وخاصة أن معدل هطول الامطار متقلب من عام لآخر ، وعلى مدار العام ذاته. كما لا يتم بنفس المستوى على مختلف مناطق القطاع رغم ضيق مساحته، ومن ثم تتعرض المياه للانحسار وارتفاع نسبة الملوحة كلما تناقص معدل هبوط الأمطار. كما يفتقر القطاع الى ثروات معدنية كالنفط والغاز الطبيعى، أو الفوسفات أو الحديد والنحاس ...الخ ، حتى ان المحاجر اللازمة لعمليات البناء محدودة للغاية. إلا أنه يمتلك ثروة بشرية متنامية يقع على عاتقها القيام بمختلف الأنشطة الاقتصادية، ويعول عليها فى القيام بأعباء أى نشاط تنموى مستقبلى، ويساهم العنصر البشرى فى التوسع فى الانتاج الزراعى بنوعيه النباتى والحيوانى الذى يلبى جزءا كبيرا من احتياجات الصناعات الغذائية، وكذلك فى اكتساب الدخل. كما يمتاز بقدرته على اكتساب الخبرة العملية ، والمهارة الكافية عند استخدام أنشطة جديدة.

أما رؤوس الأموال اللازمة لعمليات التنمية فهى محدودة باستثناء ما يمكن جذبه من مدخرات أبناء القطاع المغتربين، وثرواتهم المستثمرة فى الخارج. إضافة إلى صور الدعم المختلفة التى يتم الحصول عليها من البلاد العربية على المستويين الرسمى والشعبى ، وكذلك بعض الهيئات الدولية والشعبية.

(جـ) أهمية الاعتماد على الذات :

اتضح فيما تقدم أن مصادر الدخل الخارجية التى تساهم فى تكوين الناتج القومى الاجمالى لقطاع غزة مرتفعة للغاية وتبلغ ٤٢ ٪ فى عام ١٩٨٧ مقابل ٣٩ ٪ عام ١٩٨٥ لذا يتطلب الاستفادة القصوي بمصادر الدخل الخارجى فى إقامة مشروعات جديدة أو تطوير للمشروعات القائمة بحيث تكون هذه المشروعات قادرة على تحقيق زيادة ملموسة فى الانتاج ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(د) برامج المشروعات فى الأجل القصير :

يمكن الاعداد لهذه البرامج من خلال استراتيجية بعيدة الأمد للتنمية الاقتصادية،آخذين فى الاعتبار صعوبة القيام فى الوقت الحاضر بمشروعات طموحة ضمن مخططات اقتصادية متوسطة أو بعيدة الأمد. الا أن هذه الاعتبارات يجب أن لا تحول دون اعداد مخططات تنموية فى أطار إستراتيجية شاملة تضع فى حسبانها أولويات للبرامج القابلة للتنفيذ فى الوقت الحاضر ، حتى تأتى هذه المشروعات ضمن عمل متناسق يخدم أغراض التطوير على المدى البعيد ، بمنأى عن العمل العشوائى الذى يشكل عبئا على التنمية حاضرها ومستقبلها. ونعتقد بإمكانية تنفيذ صناعات غذائية صغيرة الحجم حتى على مستوى المشروعات الفردية اذ لا تعترضها صعوبات مماثلة كتلك التى تواجه الصناعات الكبيرةمن حيث :

١/٢ – **الترخيص الواجب الحصول عليه** من السلطات المختصة حيث يستدعى اقامة أى مشروع انتاجى الحصول على ترخيص مسبق باقامته. مع توفير الاشتراطات التى تتطلبها الجهات المختصة، وغالبا ما يتعذر الحصول على هذا الترخيص حيث تزداد شروطه صعوبة كلما كبر حجم المشروع. أما الصناعات الحرفية الصغيرة فيسهل توفير متطلبات الترخيص لها.

٢/٢ – **رؤوس الأموال** : يعتبر نقص رؤوس الأموال اللازمة لتمويل اقامة الصناعات الجديدة عقبة حقيقية تواجه أرباب الصناعة ، نظرا لعدم وجود المؤسسات المالية المتخصصة كالمصارف الصناعية التى يمكنها تقديم قروض لعدة سنوات بشروط ميسرة ، وحتى المصارف التجارية لا يوجد منها سوى مصرف وحيد محدود

الصلاحيات وهو بنك فلسطيني. أما في ظل المشروعات صغيرة الحجم فإن تدبير الأموال محليا أيسر نسبيا طالما كانت الأموال المطلوبة محدودة ، والمخاطر الناشئة عن إقامتها قليلة ، والبدء بتنفيذها وممارسة أعمالها لا يحتاج لفترة زمنية طويلة.

٣/٢ – **اختيار الفن التكنولوجي غير المعقد** : نظرا لقيام هذه الصناعات على استخدام الات بسيطة التركيب بحيث يسهل صيانتها وتصنيع قطع غيارها ، ويتلاءم هذا الوضع مع الصناعات صغيرة الحجم.

٤/٢ – **إمكانية امتصاص جزء من فائض القوى العاملة** : ان استخدام أساليب انتاجية لا تقوم على تكثيف رأس المال يقابلها المقدرة على تكثيف العمل البشرى. وهناك عرض وفير من القوى العاملة الباحثة عن عمل ، نظرا لعدم انتظام انتقال العمال للاشتغال فى اسرائيل ، بالاضافة الى وجود عمالة مدربة قد اكتسبت خبرات فى مجال تصنيع الغذاء.

٥/٢ – **تصريف المنتجات** : إن النشاط الاقتصادى عبارة عن عمليات متشابكة بالغة التعقيد تساهم بها مختلف القطاعات وتعتمد على بعضها البعض اعتمادا كبيرا. والتصنيع شأنه شأن أى نشاط آخر يمثل احدى الحلقات لسلسلة مترابطة بدءا بانتاج الخامات حتى وصوله الى المستهلك النهائى، ومن ثم فإن التخطيط بشكل واقعى لانتاج الخامات وتنفيذ عملياتها لا يتم الا على ضوء الطلب النهائى لها[٤١]. ويعتبر تصريف المنتجات فى الأراضى المحتلة من أكثر المراحل الانتاجية تعقيدا لأسباب متعددة. وفى طليعتها اوضاع الاحتلال القائمة ، وما ينشأ عنه من اضطراب الحياة اليومية والمعيشية للسكان. إذ يتعذر اقامة الاسواق وانتقال الافراد اليها واتمام عملية البيع ، حيث تنتشر حالات فرض حظر التجول والاضرابات مما ساهم فى تدنى الدخول. كذلك فان فرض القيود على انتقال السلع الى الضفة الغربية وإسرائيل يعوق تسويق المنتجات اليهما ، وفيما يتعلق بالاسواق العالمية والعربية والاجنبية فان اجراءات التصدير تخضع لقيود مضاعفة وظروف منافسة قوية.

٦/٢ – **توفير السلع بأسعار ملائمة** : ان اعتماد هذه الصناعات على خامات متوفرة بالاضافة الى انخفاض الأعباء المالية لهذه الصناعات وعدم المغالاة فى الأجور المدفوعة للعمال يتيح عرض هذه المنتجات بأسعار ملائمة تتناسب ومقدرة المستهلكين، فيتوفر لها الطلب بالقدر الكافي الذى يحافظ على استمرارية دوران عملية الانتاج.

(هـ) برامج مشروعات على مدى الأجلين المتوسط والبعيد :

تستدعى الضرورة أعطاء أولوية لاقامة بعض المشروعات ضمن مخطط متوسط أو طويل الأجل وأبرزها مشروعات البنية الأساسية ، مثل :

هـ/١ – **أقامة ميناء تجارى** على ساحل البحر المتوسط بإحدى مناطق القطاع مع المشروعات الأخرى المرتبطة به ، لكى يصبح هذا الميناء شريانا حيويا يربط المنطقة بالعالم الخارجى. وتكمن أهمية هذا المشروع فى ارتباطه العضوى بالتجارة الخارجية للأراضى المحتلة استيرادا وتصديرا. فالتنمية الاقتصادية تقتضى الانفتاح المشروط على السوق الخارجية بالقدر الذى يمكن أرباب الصناعات من الحصول على احتياجاتهم من الخامات والمواد الأولية اللازمة للصناعة ، وذلك فى الأحوال التى يعجز السوق المحلى عن تلبيتها. وكذلك إيجاد منافذ متعددة ومتسعة لتصريف فائض الانتاج المحلى ، لأن سياسة الاعتماد على الذات لا تعنى غلق الأبواب والاكتفاء بالحصول على جميع الاحتياجات محليا وتصريفها بالداخل.

كما يرتبط تنفيذ الميناء التجارى بتخصيص أرصفة لسفن صيد الأسماك واقامة المشروعات المكملة التى يقتضيها التوسع فى عملياتها وزيادة وتنوع الانتاج ، كاقامة مخازن للتبريد ومصانع للتعليب ، ومراكز لصيانة السفن وورش الاصلاح.

هـ/٢ – ومن المشروعات الحيوية الأخرى ما يرتبط **بزيادة إنتاج المياه النقية** الصالحة للشرب والوفاء باحتياجات الصناعة والرى. إذ تتطلب التنمية الاقتصادية زيادة كافية فى كمية المياه لمختلف الأغراض. ولما كانت المنطقة تفتقر الى مصادر إمداد منتظمة من المياه فقد يكون من الملائم اتباع أكثر من مسلك فى آن واحد. وهذه المسالك تصب فى اطار تطوير المياه الجوفية بدءا باقامة أبحاث التربة والمياه على الابار الموجودة بالفعل وتعميقها وتنقيتها ، وحفر آبار جديدة ، ثم التوسع فى اقامة شبكات المياه بحيث تكون الاستفادة من هذا المصدر المائى اقتصادية. وأما المسلك الآخر فيكون فى الاستفادة بمياه الأمطار والوديان القليلة التى تمر فى أراضى القطاع سواء بإقامة السدود لحجز وتجميع المياه لمنع تسربها إلى البحر المتوسط ، أو بالاهتمام بمجارى الوديان وتقليل نسبة الفاقد منها سواء الناشئة من البخر أو التسرب الى التربة.

إضافة الى ماسبق فهناك تحلية مياه البحر لانتاج المياه العذبة ، وهى من المشروعات الاستراتيجية التى تكفل توريد المياه مستقبلا فى ظل الزيادةالمستمرة فى استهلاك المياه ، بحيث يمكن إنتاج هذه المياه بأسعار منخفضة لا تؤدى الى زيادة أعباء المستهلكين ، أو ارتفاع التكلفةالصناعية ، والانتاج الزراعى.

ومن المشروعات الأخرى المتصلة بأمداد المياه ما يختص منها بالصرف الصحى الذى يسير فى عدة اتجاهات. إذ يتم التخلص من هذه المياه ومخلفاتها بطريقة صحية وعلمية تجنب مخاطر انتقال الأمراض. كما يتم فى الوقت نفسه تنقية هذه المياه الى المستوى الذى يكفى استخدامها فى الرى كمرحلة أولى وبالتالى تفى باحتياجات جانب من متطلبات الزراعة. هذا بجانب تصنيع الأسمدة الناشئة عن المخلفات. ومثل هذه المشروعات بات أمر التفكير بها بالغ الأهمية بالنظر الى الاكتظاظ الشديد فى السكان الذين يعيشون فى بقعة مزدحمة من الأرض ، مع توقع استمرار ارتفاع معدل النمو السكانى فى العقد الحالى. وحاجة هذه المشروعات إلى رؤوس أموال كبيرة.

هـ/٣ – **مشروعات الطاقة** : لم يستدل حتى الآن على وجود ثروة نفطية أو غازات طبيعية بالمنطقة ، وبالتالى يتم الاعتماد على الخارج فى الحصول على الطاقة المختلفة كالكهرباء والمنتجات النفطية. ومن الأهمية بمكان إعداد الدراسات المكثفة نحو اختيار البدائل المختلفة فى الطاقة. مثل الرياح والشمس وغيرها ، ومدى امكانية الحصول عليها بتكلفة اقتصادية ، لأن مشروعات الطاقة لا غنى عنها لتلبيةالحاجات المتزايدة للتنمية حاضرا ومستقبلا.

هـ/٤ – **اعطاء اهمية كافية لمراكز البحث العلمى والتقنى** إذ يعتبر البحث ملازما للتنمية الاقتصادية. فينشأ عنه التعبير بشكل دقيق عن الامكانيات المتاحة، وترشيد استغلالها والبحث عن أساليب لخفض تكلفتها ، ودراسة فرص تطويرها للاستفادة بأعمال الابتكارات والاختراعات واختيار التكنولوجيا الملائمة ، ومتابعة التطورات العلمية الأجنبية ، وتطويع ما يتناسب منها.

(و) تكثيف جهود الرأى العام الداخلى والخارجى ممثلا فى الجهات والأساليب الآتية :

و/١ – هناك إمكانية لتعزيز أنشطة الاتحادات المحلية وغرف الصناعة والتجارة للقيام بدور أكثر إيجابية تجاه المطالبة باقامة هذه المشروعات ، واستصدار الترخيص اللازم لها ، والمشاركة فى تدبير رؤوس أموالها ، والحصول على اتفاقيات مع الجهات المستهلكة فى الخارج لضمان تصريف منتجاتها.

و/٢ – يمكن للاقطار العربية على المستويين الشعبى والرسمى السعى لدى البلاد الأجنبية والهيئات والمنظمات الدولية لتذليل جانب من الصعوبات التى تعترض اقامة هذه المشروعات بالاضافة الى تبنى مشروعات بعينها.

و/٣ – زيادة دور الأسرة الأوربيةسواء من حيث حجم ما تقدمه من دعم عينى ومالى أو من حيث زيادة حصة وارداتها من منتجات الأراضى العربية المحتلة مباشرة إلى أراضيها.

و/٤ –تعزيز دور فروع الهيئات الأجنبية العاملة فى الأراضى المحتلة في مجال الأعمال الخيرية التنموية ، إذ يمكن الاستفادةبما تقدمه هذه الجهات من مساعدات مختلفة وخاصة تجاه تبنى القيام ببعض المشروعات الحيوية.

و/٥ – زيادة فعالية الهيئات ، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة كمنظمةالأغذية والزراعة (الفاو) والمنظمةالدولية للتنمية الصناعية (اليونيدو) لغرض تبنى استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى للتنمية الاقتصادية فى قطاع غزة والضفة الغربية.

(ز) الاحتياجات التمويلية :

يستند تقدير الاحتياجات التمويلية الى طبيعة أهداف النمو الاقتصادى التى يسعى الى تنفيذها ، ومن خلال المشروعات التى سيجرى القيام بها ضمن المخططات والبرامج المرسومة. ومثل هذه التقديرات تخرج من نطاق هذه الدراسات ... إلا أنه وفقا للتقديرات التى أعدتها المؤسسة العلمية العربية للأبحاث ونقل التكنولوجيا (أسير) فإن الاحتياجات المالية اللازمة لتمويل وتطوير قطاع الصناعة فى الأراضى العربية تبلغ ٥٥٠ مليون دولار إذا اقتصر هدف التنمية على تثبيت الدخل الفردى فقط. أما اذا كان المستهدف تحقيق زيادة فى نمو الدخل الفردى بنحو ٢,٥ ٪ فإن الاحتياجات المالية ترتفع الى ٧٥٠ مليون دولار سنويا [٤٢].

الخاتمة

الصناعات الغذائية من الأنشطة المهمة التى تنتشر فى مختلف المجتمعات الغنية والفقيرة ، المتقدمةمنها والنامية ، وتلبى السلع الغذائية حاجات ملحة لا غنى عنهاللحياة البشرية والحيوانية. ومن خصائصها الاعتماد بصفة رئيسية على الانتاج الزراعى كخامات أولية غالبا ما يتوفر جزء كبير منها على المستوى المحلى ، ولا تحتاج لرؤوس اموال ضخمة بالمقارنة بغيرها من الصناعات ، أو تكنولوجيا معقدة أو انشاءات كبيرة . وترتبط بعلاقات وثيقة واعتماد متبادل بمختلف الأنشطة سواء على مستوى الصناعات التحويلية ككل وعلى مستوى النشاط الاقتصادى فى مجموعه. ولهذا فقد استفادت الصناعات الغذائية من التطورات المستمرة الناتجة عن التقدم العلمى والفن التكنولوجى.

وقطاع غزة من المناطق التى يتوفر بها انتاج زراعى وفير يتحقق عنه فائض فى بعض أصناف الفواكه والخضراوات التى تشكل أساسا ملائما لاقامة صناعات غذائية تفى باحتياجات السوق المحلية مع توجيه جزء آخر للسوق الخارجية ، وذلك بالرغم من ضيق مساحته والرقعة المزروعة وافتقاره الى الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة. ومع ذلك فيتوافر لديه ثروة بشرية اكتسبت قدرا كافيا من الخبرة والدراية فى تطوير الزراعة وتصنيع ناتجها. وتقتضى الأوضاع الراهنة التى يعيشها أن يتوفر لديه الانتاج الكافى من الغذاء الذى يكفل استيعاب مزيد من العمالة وحد أدنى كاف من المستوى المعيشى اللائق الذى يحقق الاستقرار لمواطنيه. ورغم ذلك فالصناعات القائمة قليلة العدد ، كما أن مشاركتها فى النشاط الصناعى من حيث عددها آخذة فى التناقص ، وتندرج غالبيتها فى إطار الصناعات الحرفية والبيئية والمنزلية ذلك أن عدد المنشآت التى يعمل بها عشرة عمال فاقل تزيد عن ٩٥ ٪ . وتعانى هذه الصناعات من صعوبات عديدة متداخلة بدءا بالانتاج حتى مرحلة التسويق التى تعتبر من أكثر الصعوبات أعاقة للنهوض بالصناعات الغذائية. ولهذه الصناعات دور رئيسى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ اذ أن تطويرها يسهم فى زيادة الانتاج وتنويعه وزيادة الدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية ، كما تزداد فرص العمل المتاحة ويتحقق جانب من أهداف الاكتفاء الذاتى والأمن الغذائى . ولا يتحقق هذا الدور بمعزل عن العمل التخطيطى ومن خلال منظور شامل للتنمية الواقعية والممكنة بأبعادها الزمنية المختلفة آخذين فى الحسبان الواقع الراهن بجميع جوانبه – ومع التسليم بكافة هذه الصعوبات إلا أنه لا يجب فى الوقت نفسه تأجيل التنمية الى مالا نهاية. ويمكن العمل على تكاتف الجهود المحلية والخارجية الرسمية والشعبية لنيل تأييدها فى هذا المجال. وإذا كانت الصناعات الحرفية والمشاريع الفردية ستأخذ مساحة كافية بحكم ملاءمتها للظروف الراهنة فإن مشاريع البنية الأساسية يمكن السعى لاخراجها الى حيز التنفيذ ومن

أمثلتها الميناء التجارى الذى يربط المنطقة بالعالم الخارجى وما يتصل به من مشروعات يستفيد بها نشاط صيد الأسماك ، وكذلك مشروعات زيادة موارد المياه كتحلية مياه البحر والصرف الصحى ومشروعات الطاقة من بدائلها المختلفة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح ..... الخ، ويتم هذا جنبا إلى جنب مع إقامة مشاريع البحث العلمى والتقنى.

الملحق الاحصائي :

جدول رقم (١)

تطور عدد المنشآت الصناعية فى قطاع غزة (١٩٨٠ - ١٩٨٧)

السنـــــوات	الصناعـــات الغـذائية	مجموع النشاط الصناعى	نسبة الصناعات الغذائية الى مجموع الصناعة	
			غـــــزة	الضفـــة
١٩٨٠	٢٠٤	١٣٧٣	١٤,٩	١٠,٧
١٩٨١	٢٠١	١٣٩٨	١٤,٤	١٠,٨
١٩٨٢	٢٠٢	١٤٢١	١٤,٢	١٠,٥
١٩٨٣	١٩٨	١٤١٩	١٤,٠	٩,٣
١٩٨٤	١١٠	١٦٤٥	٦,٧	٩,٨
١٩٨٥	١٠٧	١٦٢٩	٦,٦	٩,٣
١٩٨٦	١١٤	١٧٢٦	٦,٦	٩,٧
١٩٨٧	١١٦	١٧٩٣	٦,٥	١٠,١

المصدر : المكتب المركزي للاحصاء : النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة ، العدد الخامس ، دمشق ١٩٨٨ ، ص ص ٣٩-٤٠

Central Bureau of Stastistics (CBS) : Statistical Abstract of Israel (SAI) 1989 No. 40 Jerusalem ,P. 737-8

جدول رقم (٢)

تصنيف المنشآت الصناعية فى قطاع غزة وفقا لأعداد المشتغلين بها

(١٩٨٥-١٩٨٧)

فئات تصنيف المنشآت	الصناعات الغذائية			مجموع النشاط الصناعى		
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
عامل واحد	٥٥	٥٥	٥٣	٤٤٣	٤٣١	٤١٣
٢ - ٣	٢٦	٣٣	٢٦	٦٦٩	٧٣١	٧٢٦
٤ - ٧	١٧	١٨	٢٧	٣٥٨	٣٨٦	٤٤٣
٨ - ١٠	٤	٣	٤	٧٩	٨٨	٧٦
١١ - ٢٠	٣	٢	٤	٦٣	٧٤	٨٤
٢١ فاكثر	٢	٣	٢	١٧	١٦	١٧
المجموع	**١٠٧**	**١١٤**	**١١٦**	**١٦٢٩**	**١٧٢٦**	**١٧٩٣**
عدد المشتغلين	٤٠٣	٤١٩	٥١٨	٦٢٢٦	٦٧٢١	٧٢٨٥
متوسط عدد العمال لكل منشأة	٣,٨	٣,٧	٤,٥	٣,٨	٣,٩	٤,١

المصدر : المكتب المركزى للإحصاء : المرجع السابق ص ص ٤٥ - ٤٦ .

CBS : SAI 1989, Ibid, P.737.

جدول رقم (٣)

تطور مبيعات المنشآت الصناعية فى قطاع غزة (١٩٨٥ - ١٩٨٧)

السنوات	المبيعات الكلية بالألف دولار		نصيب المنشأة الواحدة بالدولار	
	الصناعات الغذائية	مجموع الصناعة	الصناعات الغذائية	مجموع الصناعة
١٩٨٥	٣٥٨	٢٥٨٢	٣٣٤٦	١٥٨٥
١٩٨٦	٦٧٣	٤٤٩٢	٥٩٠٤	٢٦٠٣
١٩٨٧	١٠٨٣	٧٠٠٥	٩٣٣٦	٣٩٠٧

المصدر : المكتب المركزى للاحصاء : المرجع السابق ، ص ص ٤٣ - ٤٤.

CBS : SAI 1989, Ibid, P.737.

جدول رقم (٤)

مصادر عرض الفواكه والخضراوات فى قطاع غزة وأوجه التصرف فيها (٨٦/ ١٩٨٧)

(ألف طن)

البيـــان	الاجمالى	مصدر الكمية المعروضة			التصرف فى الكميات المتاحة		
		الانتاج المحلى	الضفة الغربية	اسرائيل	الاستهلاك المحلى	الأردن	غير ذلك*
الفواكه وتشمل الزيتون	٢٣٢,٢	٢٠٥,٢	٢٢,٥	٤,٥	٥٦,٣	٧٢,٣	١٠٣,٦
– منها: حمضيات	١٩٤,٩	١٩١,٥	٠,٤	٣,٠	٢٣,٤	٧٢,٣	٩٩,٢
الخضراوات والبطاطس	١٧٢,٤	١١٩,٠	٨,٠	٠,٤	٨٦,١	–	٤١,٣
– منها: طماطم	٣٢,٤	٢٨,١	٤,١	٠,٢	٢٥,٨	–	٦,٦
البطيخ والشمام	١٤,٣	٠,٩	١٣,٤	–	١٣,٩	–	٤,٠
الاجمالى	٣٧٣,٩	٣٢٥,١	٤٣,٩	٤,٩	١٥٦,٣	٧٢,٣	١٤٥,٣

* تشمل القدس الشرقية والضفة الغربية واسرائيل ودول أخرى.

المصدر :

CBS : SAI 1989, P. 732.

جدول رقم (٥)

تطور أعداد المشتغلين فى المنشآت الصناعية فى قطاع غزة

(١٩٧٨-١٩٨٨)

السنـــوات	الصناعات الغذائية	مجموع الانشطة الصناعية	جملة النشاط الاقتصادى بالقطاع بالالف	جملة العاملين بالقطاع واسرائيل بالالف	(١):(٢) ٪	(١):(٣) ٪	(١):(٤) ٪
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
١٩٧٨	٦٩٤	٥١٥١	–	–	١٣,٥	–	–
١٩٧٩	٧١٠	٥٩١٢	٤٥,٥	٧٩,٨	١٢,٠	١,٦	٠,٩
١٩٨٠	٦٦٠	٥٧٧٣	٤٦,٣	٨٠,٩	١١,٤	١,٤	٠,٨
١٩٨١	٦٦٨	٦٠٢٤	٤٦,٦	٨٢,٥	١١,١	١,١	٠,٨
١٩٨٢	٦٧٥	٦٢٨٨	٤٦,١	٨٢,٢	١٠,٧	١,٥	٠,٨
١٩٨٣	٦٤١	٦١٨٩	٤٥,٦	٨٥,٣	١٠,٤	١,٤	٠,٨
١٩٨٤	٤٢١	٦٣٨٤	٤٧,٠	٧,٢	٦,٦	٠,٩	٠,٥
١٩٨٥	٤٠٣	٦٢٢٦	٤٨,٩	٩٠,٧	٦,٥	٠,٨	٠,٤
١٩٨٦*	٤١٩	٦٧٢١	٥٠,٣	٩٣,٧	٦,٢	٠,٨	٠,٥
١٩٨٧	٥١٨	٧٨٢٥	٥٤,١	١٠٠,٢	٦,٦	١,٠	٠,٥
١٩٨٨	–	٨٧٢٠	٥٣,٥	٩٨,٩	–	–	–

* تشمل الأفراد ممن أعمارهم تبلغ ١٥ عاما فاكثر اعتبارا من العام المشار اليه أما قبل ذلك فإن البيانات تشمل من يبلغون ١٤ عاما فاكثر.

(–) أرقام غير متوفرة.

المصدر :-المكتب المركزى للاحصاء : المرجع السابق ، ص ص ٥٣ – ٥٤.

CBS : SAI 1989, Ibid, pp 720-1.

جدول رقم (٦)

تطور أجور العاملين فى الصناعة فى قطاع غزة والضفة الغربية

(١٩٨٤-١٩٨٨)

البيـــــان	الصناعات الغذائية		مجموع النشاط الصناعى	
	غزة	الضفة	غزة	الضفة
أولا : ارقام قياسية على أســـاس الـدولار (متوسط الفترة ابريل – يونيو ١٩٨٤) = ١٠٠ (للمستخدمين).				
١٩٨٤	٩١	٩٩	٩٨	٩٩
١٩٨٥	٨٦	١٠٧	٩٣	١٠١
١٩٨٦	٩٥	١٢٨	٩٨	١١٢
١٩٨٧	٩٦	١٣٩	١٠٦	١٢١
١٩٨٨	٨٢	١٤٥	٩٦	٩٥
ثانيا : قيمة الأجر المدفوع للمستخدمين بالدولار الامريكى لمتوسط الأجر وبالالف دولار لمجموع الأجور.				
١٩٨٤ (متوسط الاجر اليومى) (١)	٣,٨٢	٩,٠١	٣,٨١	٥,٢٧
(مجموع الأجور) (١)	٢٧,٩	٢٢٩,٠	٣٧١,٧	٨٦٨,٧
١٩٨٧(متوسط الاجر اليومى) (٢)	٨,٥٣	١٠,٧٢	٨,٧٨	٩,٠١
(مجموع الأجور) (٢)	٧٠	٤٠٠	٩٣٥	١٧٨٠

(١) القيمة محسوبة على اساس متوسط الفترة (ابريل – يونيو) ١٩٨٤

(٢) القيمة محسوبة على اساس متوسط الفترة (يوليو – سبتمبر) ١٩٨٧

المصدر :

- CBS: SAI 1989 ,Ibid, pp. 734-7

- Israel Central Bureau of Statistics: Judea, Samaria And Gaza Area Statistics 1987 No. 2, Jerusalam, pp. 42-46.

جدول رقم (٧)

نصيب المشتغل من المبيعات الصناعية فى قطاع غزة والضفة الغربية

(١٩٨٥ – ١٩٨٧) دولار أمريكي

السنـــــوات	الصناعات الغذائية		مجموع النشاط الصناعى	
	غزة	الضفة	غزة	الضفة
١٩٨٥	٨٨٨	٣٦١١	٤١٥	١١١٠
١٩٨٦	١٦٠٦	٤١٣١	٦٦٨	١٥١٠
١٩٨٧	٢٠٩١	٤١٨٦	٩٦٢	١٦٥٠

المصدر : بيانات الجدولين أرقام (٣) ، (٥).

جدول رقم (٨)

تطور الناتج المحلى والدخل الفردى القابل للتصرف فيه فى قطاع غزة

(١٩٨٢–١٩٨٧) بأسعار ١٩٨٦

السنوات	الناتج المحلى الاجمالى	الدخل القومى القابل للصرف	نصيب الفرد من الدخل القابل للتصرف		
			قطاع غزة	الضفة الغربية	اسرائيل
	(١)*	(٢)*	(٣)	(٤)	(٥)
١٩٨٢	٥٠٦	٨٩٨	١٨٨٧	٢٧٤٩	
١٩٨٣	٤٨٣	٩١٦	١٨٧٩	٢٥٧٤	
١٩٨٤	٤٩٨	٩٠٨	١٨٠٣	٢٤٩٩	
١٩٨٥	٥١١	٨٤٧	١٦٢٣	٢٣٧٠	
١٩٨٦	٥٤٤	٩٦١	١٧٩٣	٢٨١١	٦٥٨٧
١٩٨٧	٦١٥	١١١٣	٢٠٠٧	٢٧٦٤	٧٠٧٧

* العمودان (١) ، (٢) لقطاع غزة بالمليون شيكل جديد أما الأعمدة من (٣ – ٥) فهى بالشيكل الجديد.

المصدر :

CBS : SAI 1989, Ibid, pp. 704 & 202-203.

جدول رقم (٩)

مساهمة الصناعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى فى تكوين الناتج

والدخل بقطاع غزة والضفة الغربية (مليون دولار أمريكى)

الأنشطة الاقتصادية	قطاع غـــــزة		الضفة الغربيـــة	
	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٨٧
الزراعة والغابات والصيد	٣٠,٨	٨١,٥	٩٣,٤	٣٠٠,٤
الصناعة (مناجم ومصناعات تحويلية)	١٤,٥	٥٩,٦	٣٥,٨	٩٦,٠
البناء والاشغال العامة	٣١,٣	٩٢,٢	٧٦,٦	٢١٠,١
الخدمات العامة وخدمات المجتمع	٤٣,٦	٨٥,٩	٦٤,٩	١٢٧,٣
النقل والتجارة والخدمات الأخرى	٤٠,٣	١١٧,٣	١٩٥,٢	٤٩٩,٢
(فروق تصحيح الأرقام)*	–	–	–	١٨,٠
اجمالى الناتج المحلى	١٦٠,٠	٤٣٥,٩	٤٦٥,٩	١٢٥١,٧
صافى دخل عوامل الإنتاج من الخارج	١٠٢,٠	٣١٣,٥	١٣٩,١	٤٠٦,٤
اجمالى الدخل القومى	٢٦٢,٠	٧٤٩,٤	٦٠٥,٠	١٦٥٨,١

* أضيف هذا البند لوجود خطأ مطبعى فى أحد أرقام العمود المشار إليه تعذر الاستدلال عليه وقد بلغ هذا الفرق ٣٠ مليون شيكل جديد.

كما جرى تحويل أرقام الجدول الأصلية من الشيكل الى الدولار الأمريكى على أساس سعر الصرف للدولار = ١,٧٨٨٠ عام ١٩٨٥ ، ١,٥٩٤٦ عام ١٩٨٧.

المصدر :

- CBS: SAI 1989, Ibid, p. 707

- IMF: IFS, Ibid, p.300.

الهوامش والمصادر

(١) رغم الأهمية البالغة والمكانة التى تتمتع بها الصناعات الغذائية ، فليست جميعها نافعة للانسان ، إذ أن بعضها ضار كصناعة السجاير والمشروبات الكحولية.

(٢) د . محمد ممتاز الجندى : الصناعات الغذائية ، الجزء الثانى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ١٣ .

(٣) هذا التصنيف معمول به فى الاحصاءات الصناعية لجمهورية مصر العربية : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الإحصاء السنوى ٨٢/١٩٨١ ، القاهرة ، مايو ١٩٨٧ ، ص ص ٤ – ٥.

(٤) ج . م . ع . وزارة الزراعة : الزراعة والتحول الصناعى ، دراسة أساسية رقم (١٧) لمنظمة الأغذية والزراعة ، روما ١٩٦٧ . مراقبة التحرير والنشر والمكتبات ، ترجمة قسم الترجمة بالمراقبة ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص١٥.

(٥) م . ت . ف – المكتب المركزى للاحصاء : النشرة الاحصائية الصناعية للضفة الغربية وقطاع غزة ، العدد الخامس ١٩٨٨ ، دمشق ، ص ص ٣٩ – ٤٠.

Israel Central Bureau of Statistics (BS): Statistical Abstract of Israel (SAI) 1985, Jerusalem, pp. 737-8.

(٦) نفس مصدرى الهامش السابق.

(٧) اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة : مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين المحتلة ، عمان ، الاردن ، يونيو ١٩٨٩ ، ص ٥.

(٨) الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٨ ص ٣٥٥.

(٩) م.ت.ف.– المكتب المركزى للاحصاء : المرجع السابق ، ص ص ٤٥ – ٤٦

CBS : SAI 1989, Ibid, p. 737.

(١٠) معهد التخطيط القومى ، ومؤسسة إيبرت : ندوة « دور الصناعات الصغيرة في التنمية » أوراق ومداولات الندوة (الجزء الأول) القاهرة (١٩ – ٢٦) ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ٥.

ونظرا للجدل الذى يدور عادة حول مفهوم الصناعات الصغيرة ، انتهت الندوة فى توصياتها ضمن الجانب المؤسسى الى : ضرورة الاتفاق على تعريف واضح محدد المعالم للصناعات الصغيرة ، يأخذ فى جوهره طبيعة ونوعية أنشطة هذه الصناعات ويتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع المصرى ، بحيث تلتزم كافة الاجهزة بهذا التعريف عند تعاملها مع مفردات هذا القطاع: (نفس المرجع ص ٣٧).

(١١) م.ت.ف – المكتب المركزى للاحصاء : المرجع السابق ، ص ص ٤٣ – ٤٤

(١٢) نفس المصدر السابق CBS: SAI 1989, Ibid, p. 737

(١٣) CBS: SAI 1989, Ibid, p p. 731

(١٤) نفس المصدر السابق.

(١٥) الأمانة العامة للجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة : افاق التصنيع الزراعى والغذائى فى الوطن المحتل ، لجنة الدراسات ، سلسة الدراسات والابحاث رقم (٣) عمان الأردن ، نوفمبر ١٩٨٧ ، ص ١٠٩.

(١٦) CBS: SAI 1989, Ibid, p p. 732

(١٧) الأمانة العامة للجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة ، المرجع السابق ، ص ص ٨٠ – ٨١.

(١٨) المرجع السابق ، ص ص ٨٧ – ٨٨.

(١٩) CBS: SAI (1989), Ibid, p. 731.

(٢٠) م . عبد الله الحجازى : بحث الثروة السمكية فى قطاع غزة ، ندوة التنمية الريفية واقتصاديات الاعتماد على الذات فى الوطن العربى المحتل ، على ضوء التجربتين الأردنية والمصرية ، عمان الأردن (٢٥ – ٢٧) سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ٥.

(٢١) د . رمضان مصطفى الشريف : تنمية الثروة السمكية فى أراضى فلسطين المحتلة على ضوء التجربة المصرية ، ندوة التنمية الريفية ... أوراق الندوة السابق الاشارة اليها ، ص ٢.

(٢٢) الأمانة العامة للجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة : مرجع سابق ، ص ص ١٠٧ – ١٠٨.

(٢٣) المرجع السابق ، ص ص ١١٢ – ١١٣.

(٢٤) المرجع السابق ، ص ص ١١١ – ١١٢.

(٢٥) المرجع السابق ، ص ٩٦.

(٢٦) المرجع السابق ، ص ص ١٠٩ – ١١١.

(٢٧) المرجع السابق ، ص ص ٨٥ – ٨٨.

(٢٨) م.ت.ف. – المكتب المركزى للاحصاء ، المرجع السابق ، ص ٥٤

CBS: SAI (1989), Ibid, pp. 720 -1.

(٢٩) CBS: SAI 1989, Ibid, p. 736

(٣٠) ج.م.ع.– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المرجع السابق ، ص ص ٤٣ – ٥١.

(٣١) Israel Central Bureau of Statistics Judea, Samaria and Gaza Area Statistics 1987 No. 2 Jerusalem , PP. 42 - 46.

CBS: SAI (1989), Ibid, p. 704.

(٣٢) حسبت الارقام من بيانات الجدولين أرقام (٣) ، (٥).

(٣٣) CBS: SAI 1989,Ibid,p.700.

(٣٤) CBS: SAI 1989, Ibid, p.704

حسب سعر صرف الدولار الامريكى كمتوسط لعام ١٩٨٦ بما يعادل ١.٤٨٧٨ ش ج :

International Monetary fund (IMF): International financial Statistics (IFS), Oct. 1989, Washington, P 300.

(٣٥) جرى استخدام ،، الشيكل الجديد ،، كوحدة نقد بديلة عن الشيكل السابق الذى ألغى استخدامه عام ١٩٨٥ بحيث يعادل الشيكل الجديد ألف شيكل قديم. وأما وحدة النقد الملغاة فقد جرى استخدامها عام ١٩٨٤ على أثر إلغاء الليرة الاسرائيلية حيث كان الشيكل القديم يعادل عشر ليرات.

(٣٦) التقرير السنوى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، الجزء الثالث ، الاداء القطاعى، منشور هذا التقرير فى حلقات بمجلة فلسطين الثورة : العدد ٧٧٨ بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٨٩.

(٣٧) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأخرون : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٨ تجربة صندوق النقد العربى ،، بأبو ظبى ،، ص ١٧١. أخذا عن : ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر التجارة العربية بالرياض الذى نظمته جامعة الدول العربية فى الفترة ٧ – ١٩٨٧/٢/٨. والورقة بعنوان ،، تسويق منتجات الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ،،

(٣٨) CBS: SAI 1989, Ibid, p. 707.

IMF: IFS " Ibid," p.300.

(٣٩) هناك عدة مفاهيم للاكتفاء الذاتى والأمن الغذائى. لذا يظل كل منها مفهوما نسبيا فالأمر يختلف من مجتمع لآخر تبعا لأوضاعه التى يمر بها ، ومرحلة نموه الاقتصادى ، وطبيعة احتياجاته ، وأنماط استهلاكه ، كذلك هناك اختلاف حسب الهدف منها ، انظر :

– د . يعقوب سليمان : «الأمن الغذائى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة» مجلة صامد الاقتصادى ، العدد ٧٦ (ابريل – يونيو) ١٩٨٩ ، عمان الاردن.

– حمد الكساسبة : الأمن الغذائى وسياسته الاقتصادية فى الأردن ، البنك المركزى الأردنى ، عمان ، مارس ١٩٨٤ ، ص ص ١١ – ١٢.

(٤٠) لقد طرح خلال الدورة الثامنة لانعقاد مجلس المنظمة العربية للتنمية الصناعية – برنامج للتنمية الصناعية فى الاراضى الفلسطينية المحتلة ... يغطى السنوات الخمس القادمة ، ويتضمن عدة قوائم لمشاريع مقترحة فى المجال الغذائى. أعد لبعضها دراسات جدوى اقتصادية ، وأعد للبعض الآخر دراسات أولية ، فى حين هناك أفكار مطروحة لمشروعات أخرى. وقد أخذت الأوضاع الراهنة فى الحسبان عند طرح هذا المشروع. بحيث جاءت أهدافه استجابة للواقع : واقع التنمية الاقتصادية وآفاقها فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، العدد ٧٢ ، سنة ١٩٨٨ ، عمان الأردن ، ص ص ٥٧–٦٣.

(٤١) وزارة الزراعة ، المرجع السابق ، ص ١٥.

(٤٢) المؤسسة العربية للأبحاث ونقل التكنولوجيا (اسير): مشكلة تمويل الفعاليات الصناعية في الأراضى المحتلة ، مجلة صامد الاقتصادى ، العدد (٧٣) (يوليو – سبتمبر) ١٩٨٨ ، ص ١٧٢.

❁ ❁ ❁